الأخبار
al-akhbar

الإثنين 2 تشرين الثاني 2026
العدد 5916 السنة الحادية والعشرون
Lundi 2 Octobre Novembre no 5916 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة



الحدث 10

الأحزاب الإسرائيلية والضفة
إجماع على إدامة الاحتلال



هل اقتنع صندوق النقد بخطّة كريم سعيد؟ 5

العدو يهدّد بالتصعيد والمقاومة ترفض طمأنته! 2



مُفاوضات الدوحة
سباق مع ساعة الحرب
8 - 9

خاض نائب وزير الخارجية الإيراني، خلال اليومين الماضيين، مباحثات مُضنية مع الجانب القطري، بينما ظلّ الأخير على اتصال دائم بالولايات المتحدة (أ ف ب)

المشهد السياسي

العدو يهدّد بتوسيع الاحتلال والمقاومة ترفض طمأنته!

تجاوز لبنان الأسبوع الماضي قطوعاً كبيراً على خلفية الحملة التي رافقت ملف شاحنة ضهر البيدر، في ظل مخاوف من أن يؤدّي تسييس المسار القضائي للقضية إلى فتح مواجهة داخلية تتجاوز حدود الحادثة نفسها. إلّا أن الاتصالات التي جرت نجحت، حتى الآن، في احتواء التصعيد، ولا سيما أن الملف لم يُحل إلى المجلس العدلي، وهو ما اعتُبر مؤشراً إلى إبقاء المعالجة ضمن سقف لا يؤدّي إلى تفجير الخلاف مع حزب الله أو وضعه في مواجهة مباشرة مع الدولة ومؤسساتها.

ورغم ادّعاء مُفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي كلود غانم على 13 شخصاً، بينهم موقوفان بجرائم تتصل بأمن الدولة وحيازة الأسلحة والمتفجّرات ومخالفة قرارات الحكومة، فإن طبيعة الادّعاء لم تتجاوز، وفق تقديرات سياسية تتابع الملف، الخطوط التي يمكن أن تستدعي رداً من حزب الله أو تدفعه إلى التعامل مع القضية باعتبارها استهدافاً مباشراً للمقاومة. فالمسار القضائي، حتى الآن، بقي ضمن حدود المقبول بالنسبة إلى الحزب، ولم يؤدّ إلى استنفار سياسي أو أمني، على الرغم من إصرار وزير العدل عادل نصار على استكمال الإجراءات التي يتيحها القانون.

لكنّ احتواء هذه الجولة لا يعني أن القضية انتهت، إذ لا تزال الاتصالات مستمرة بحثاً عن معالجة جذرية تمنع تكرار مثل هذه الحوادث وتداعياتها. فالمشكلة لا تتعلق فقط بالشحنة التي ضُبطت في ضهر البيدر، بل بطبيعة المرحلة التي يعيشها لبنان، حيث يعتبر حزب الله أن نقل السلاح وإعادة بناء قدراته يدخلان في سياق المواجهة المفتوحة مع إسرائيل، ولا يرى أن من الطبيعي أن تتحوّل كل شحنة أو عملية نقل إلى أزمة داخلية تهدد بتفجير الوضع السياسي.

ومن هنا، تبدو المسألة أكثر تعقيداً من مجرد خلاف على إحالة ملف أو توصيف جرم، لأن أي معالجة لا تأخذ في الاعتبار حساسية المرحلة وطبيعة التوازنات القائمة، قد تنقل الأزمة من القضاء إلى السياسة، ومن الخلاف على الإجراءات إلى مواجهة داخلية مفتوحة. ومع ذلك، تؤكد مصادر سياسية تعمل على خط الاتصالات وضمن حلقة التنسيق أن الأمور لا تزال ممسوكة، وأن ما جرى حتى الآن لا يشير إلى انفلات الوضع، بل إلى استمرار البحث عن تسوية تحفظ الحد الأدنى من التفاهم وتمنع تحوّل القضية إلى نقطة اشتباك جديدة.

تهديدات العدو وصمت المقاومة

غير أن لبنان، الذي يحاول ضبط تناقضاته الداخلية واحتواء تداعيات ملف ضهر البيدر، لا يتحرك في فراغ. فالتطورات الإقليمية تضعه أمام احتمالات أكثر خطورة، في ظل تصاعد التهديدات الإسرائيلية واحتمال اتساع المواجهة مع إيران. وفي هذا السياق، نقلت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن البحرية الإسرائيلية تستعد لتنفيذ عمليات قصف تمهيدي مُكثّف وضربات في عمق لبنان وضاحية بيروت، كاشفةً عن خطط لاحتلال صور وصيدا والنبطية في حال تحرك حزب الله ضد إسرائيل. كما تحدّثت الصحيفة عن احتمال فرض حصار بحري على ميناءي بيروت وطرابلس، في إطار سيناريوات يجري إعدادها تحسّباً لاندلاع مواجهة واسعة.

وتتقاطع هذه التسريبات مع ما أوردته القناة 15 العبرية عن احتمال إطلاق إيران صواريخ باتجاه إسرائيل في حال تعرضها لهجوم، وانضمام حزب الله إلى المواجهة عبر استهداف شمال إسرائيل. كما تحدّثت القناة عن اتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة على تنفيذ عملية عسكرية مشتركة، مع استمرار البحث في طبيعة الهدف النهائي منها. وفي موازاة ذلك، تشير تقديرات إسرائيلية، وفق «معاريف»، إلى أن طهران قد تسعى إلى توحيد حلفائها وفتح جبهات متعددة في وقت واحد، عبر تفعيل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن وفصائل مسلحة في غزة، وهو ما يدفع الجيش الإسرائيلي إلى وضع خطط للتعامل مع احتمال تعدد ساحات المواجهة.


قوة إسرائيلية في بلدة زوطر الشرقية جنوبي لبنان (أ ف ب)

في المقابل، لا تزال الصورة المتعلقة بموقف حزب الله من أي تصعيد مُحتمل غير محسومة. فالبحث مستمر في الأوساط السياسية والدبلوماسية حول ما إذا كان الحزب يكرر تجربة الثاني من آذار، أو يتخذ قراراً مختلفاً في حال تعرّضت إيران لضربة عسكرية. وعلى عكس ما تروّجه بعض التسريبات عن وجود التزامات أو تعهدات قدّمها الحزب بعدم التدخل، فإن المعلومات المتوافرة لدى مصادر متابعة لا تشير إلى أنه قدّم أي التزام واضح، لا سلباً ولا إيجاباً. وهو لا يمنح الوسطاء، سواء أكانوا محليين أم فرنسيين أم قطريين أم غيرهم، جواباً يمكن البناء عليه في تحديد موقفه من التطورات المقبلة.

وتقول المصادر إن مقاربة الحزب لهذه الاتصالات تنطلق من رفض تحويلها إلى وسيلة لتقديم ضمانات مُسبقة لإسرائيل، إذ إن السؤال الذي يطرحه أمام أي وسيط هو ما إذا كانت هذه المساعي تهدف فعلاً إلى منع الحرب، أم إلى انتزاع موقف يطمئن تل أبيب ويقيّد خياراته قبل اتضاح طبيعة الاعتداء المُحتمل. لذلك، يفضّل الحزب إبقاء موقفه من دون حسم، رافضاً تقديم إجابات واضحة في هذه المرحلة، في ظل اعتبار أن أي التزام مُسبق قد يتحوّل إلى قيد على قراره في حال اندلاع مواجهة إقليمية.

وهكذا يجد لبنان نفسه أمام مسارين متوازيين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. داخلياً، هناك محاولة لاحتواء تداعيات ملف ضهر البيدر ومنع تحوّله إلى أزمة بين حزب الله ومؤسسات الدولة، فيما تتواصل خارجياً التهديدات الإسرائيلية والتحضيرات العسكرية التي تضع لبنان ضمن احتمالات الحرب المقبلة. وتزداد خطورة المشهد مع غياب أي ضمانات فعلية لتحييد الساحة اللبنانية، سواء قرّرت إيران تفعيل جبهات المساندة أو اتجهت إسرائيل إلى توجيه ضربة استباقية للبنية العسكرية لحزب الله.

> توافق داخلي على التهدئة، والحوارات جارية من خلال الوسطاء بين حزب الله وجميع أركان الدولة والقضاء

وتشير تقديرات دبلوماسية إلى أن لبنان قد لا يكون بمنأى عن المواجهة، حتى في حال جرى التوصّل إلى تسوية إقليمية، إذ إن موقعه سيكون مرتبطاً بطبيعة الاتفاق وشروطه، وبمدى استعداد الأطراف المعنية لتقديم ضمانات تحول دون انفجار الجبهة اللبنانية. وفي هذا السياق، لا تبدو شحنة ضهر البيدر تفصيلاً منفصلاً عن المشهد الأوسع، بل مؤشراً إلى حجم التعقيدات التي يواجهها لبنان في محاولة التوفيق بين حسابات المقاومة والاستقرار الداخلي، في وقت تتزايد فيه احتمالات انتقال الصراع الإقليمي إلى أراضيه. فاحتواء الأزمة الداخلية قد ينجح في تأجيل الانفجار، لكنه لا يشكّل بحدّ ذاته ضمانة لتجنيب لبنان حرباً قد لا يكون قراره وحده كافياً لمنعها، خصوصاً أن بعض ما يُنقل إلى لبنان من معلومات يشير إلى أن إسرائيل تتجه إلى توجيه ضربة لحزب الله وتنفيذ عمليات ضد عدد كبير من الأهداف بالتزامن مع أي ضربة ضد إيران.

(الأخبار)

جعجع يريد المال!

قالت مصادر مطّلعة إن الخلافات بين «القوات اللبنانية» والرئيسين جوزيف عون ونواف سلام لا تزال تنتظر تدخّل الأمير يزيد بن فرحان. ونقل زوّار رئيس الحكومة عنه انزعاجه الشديد من «الحملة الشعبوية» التي تشنّها «القوات» على خلفية ملف الكهرباء. وأشاروا إلى أن سلام يفكّر في عقد جلسة حكومية مخصّصة حصراً لمناقشة هذا الملف، إلا أن وزير الطاقة جو الصدي طلب التريّث إلى حين استكمال عناصر الملف المتصل بالمبادرة القطرية لتطوير قطاع الكهرباء في لبنان.

وبحسب المصادر، لا ينوي عون التدخّل في الخلاف بين «القوات» وسلام، وإن كان يميل إلى موقف رئيس الحكومة. وتضيف أن الجميع بات مقتنعاً بأن «الحرد» الذي يمارسه رئيس «القوات» سمير جعجع في وجه عون وسلام لا يستهدفهما بحدّ ذاتهما، بقدر ما يوجّه رسالة احتجاج إلى السعودية، على خلفية تراجع علاقاتها بقيادة «القوات» ووقفها الدعم المالي عن جميع مؤسسات الحزب الخدماتية.

ادّعاء ضهر البيدر: اتهامات جنائية بلا سند تشريعي؟

مجتبى الحسيني

ادّعى مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي كلود غانم، قبل أيام، على 13 شخصاً في ملفّ شحنة المتفجّرات المضبوطة على حاجز ضهر البيدر، بينهم، بحسب ما نقلت وسائل الإعلام، موقوفان وستّةٌ فارّون وخمسة لا يُعرفون إلّا بألقابهم، سنداً للمواد 288 و307 و335 من قانون العقوبات والمواد 24 و72 و76 من قانون الأسلحة، مضيفاً المادة 219 الخاصّة بالتدخّل، أي المساعدة على ارتكاب الجرم، في حقّ أربعة منهم. وأحال الملفّ إلى قاضي التحقيق العسكري الأول طالباً إصدار مذكّرات توقيف.

أوّل ما يلفت في نصّ الادّعاء ما يقرّ به وما يسكت عنه. فهو ينسب إلى المدّعى عليهم «تعريض لبنان لخطر الاعتداءات»، التي لا تأتي إلّا من جهة واحدة هي العدوّ، سواء كانت الشحنة موجّهة إليه أم كان يُخشى أن تستدرج اعتداءاته. فيما لم يرد فيه أيّ نصّ من نصوص الإرهاب، ولا مادة واحدة من مواد التعامل مع العدوّ. ومع أنّه يذكر أنّ الشُّحنة نُقلت «من بعلبك إلى بيروت»، لم ينسب إلى أحد نيّة استهداف أيّ موقع في العاصمة. أمّا عبارة «الاعتداء على أمن الدولة الداخلي»، فلم يُرفق بها أيّ هدف داخلي، واستندت إلى مادّتين لا تقومان إلّا على قرارات الحكومة. وبذلك لم تجد رواية أنّ الشحنة مُعدّة لاغتيالات في الداخل سنداً في ادّعاء النيابة نفسها، وجاء توصيفها أقرب إلى ما أعلنه حزب الله من أنّ الشحنة «موجّهة حصراً ضدّ جيش الاحتلال»، وإلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صارت قانوناً لبنانياً عام 1999، وهي تستثني الكفاح المسلّح ضدّ الاحتلال من تعريف الإرهاب.

غير أنّ المفارقة الأهم في المادة 288 نفسها، أنها تقع في نبذة عنوانها «الجرائم الماسّة بالقانون الدولي»، وتعاقب بالاعتقال المؤقّت، وهو عقوبة جنائية، لـ«من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحرب»، ومن أقدم على أعمال لم تجزها الحكومة «فعرّض لبنان لخطر أعمال عدائية». ولكي تنطبق الفقرة الأولى، لا بدّ أن يكون قرار الحكومة في 2 آذار، الذي حظر نشاط حزب الله العسكري، تدبيراً للمحافظة على الحياد، أي أن يكون لبنان طرفاً محايداً في حرب يخوضها غيره.

> ادّعت النيابة العسكرية على 13 شخصاً بنصّ كُتب لحماية حياد لبنان في حروب الآخرين وبنت تهماً جنائية على قرار حكومي غير دستوري لم يُنشر في الجريدة الرسمية

وهنا تنتقل رواية «حرب الآخرين» من الخطاب السياسي إلى ورقة ادّعاء. والشحنة التي قالت المقاومة إنّها موجّهة إلى قوّات تحتلّ أرضاً لبنانية لا تدخل في حرب الآخرين، لأنّ الحياد لا يقوم بين دولة محتلة ومن يحتلّ أرضها. فلبنان دخل الحرب بقرار من مجلس النوّاب الذي أقرّ اعتماداتها في جلسة 15 أيار 1948، واتفاقية الهدنة الموقّعة في رأس الناقورة عام 1949 أوقفت القتال وأبقت حالة الحرب قائمة. ثم جاءت وثيقة الوفاق الوطني فتمسّكت بالهدنة نفسها، وجعلت «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي» واجباً على الدولة. ولا تملك حكومة أن تجعل دولة محايدة وقد وضعها برلمانها في حالة حرب، والزمها ميثاقها الوطني بالتحرير، وأرضها محتلّة، ونحو تسعة آلاف من أبنائها سقطوا شهداء في السنوات الثلاث الأخيرة. أمّا «خطر الأعمال العدائية» في الفقرة الثانية، فلم يكن ينتظر شحنة كي يقع، لأنّه يقع كلّ يوم.

ولا تصمد المادتان الأخريان أمام نصّيهما. فالمادة 307 تعاقب من أقدم «دون رضى السلطة» على تأليف فصائل مسلّحة أو تجنيد عناصرها أو تجهيزهم أو «مدّهم بالأسلحة والذخائر». أمّا «الانتماء إلى فصائل مسلّحة»، وهو الوصف الذي اختاره الادّعاء، فلا ذكر له فيها. والشرط الذي تقوم عليه أفعالها كلّها أن تجري من دون موافقة السلطة، وقد عاشت المقاومة عقوداً برضى السلطة نفسها، من استثنائها من حلّ الميليشيات بعد الطائف إلى البيانات الوزارية المتعاقبة. فلا يبقى ما يثبت غياب هذه الموافقة إلّا قرارات حكومية، من قراري آب 2025 اللذين اتُّخذا بعد انسحاب وزراء مكوّن مؤسّس، إلى قرار 2 آذار، وليس بينها قانون واحد. وما جرى قبل هذه القرارات لا تجوز الملاحقة بسببه، لأنّ المادة الأولى من قانون العقوبات تمنع معاقبة أحد على فعل لم يكن القانون يجرّمه حين ارتكبه.

أمّا المادة 335، فتشترط اتفاقاً «بقصد ارتكاب الجنايات على الناس أو الأموال أو النيل من سلطة الدولة أو هيبتها». والنية لم تنسب إلى المُدّعى عليهم أيّ هدف داخلي، فلم يبقَ لها طريق إلى «النيل من سلطة الدولة» إلّا مخالفة قرار الحظر. فصار القرار الحكومي هو الذي يصنع الجريمة، من دون قانون، ثم صارت الجريمة دليلاً على هيبته. وتنتهي هذه المادة بإعفاء من العقوبة لمن «بادر بأمر الجمعية» وأفضى «بما لديه من معلومات عن سائر المجرمين». وفي ملفّ مقاومة، يعني ذلك مكافأة من يكشف أسماء المقاومين وما يعرفه عنهم، وهي المعلومات نفسها التي طاردها العدوّ بالاغتيال والقصف عقوداً.

وإذا رُتّبت هذه العناصر تسلسلاً، اتّضحت الصورة من دون حاجة إلى اتّهام. فكلّ عنصر تحتاج إليه هذه التهم كي تقوم، من «التدابير» وما «لم تجزه الحكومة» في المادة 288، إلى «رضى السلطة» في المادة 307، إلى «سلطة الدولة» في المادة 335، لا يجد ما يسنده إلّا في قرارات الحكومة، وآخرها قرار 2 آذار الذي لم يُنشر في الجريدة الرسمية. والقرار الحكومي لا يملك أن يجعل فعلاً ما جريمة، لأنّ المادة الثامنة من الدستور لا تجيز تحديد جرم إلّا بقانون. وإذا رُفعت هذه القرارات من الملفّ، لم تبقَ إلّا مخالفات قانون الأسلحة، وهي جنح ثلاث سنوات.

في المقابل، غابت عن الادّعاء القواعد الأعلى كلّها: حالة الحرب التي قرّرها البرلمان، وحقّ مقاومة الاحتلال الذي يقرّه الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الداخل في الكتلة الدستورية بإحالة الفقرة (ب) من مقدّمة الدستور، والمادة 183 من قانون العقوبات التي تنفي الجرم عن الفعل المُرتكب في ممارسة حقّ، وقانون أصول المحاكمات المدنية، وهو المرجع العامّ للإجراءات أمام المحاكم كلّها حين تسكت قوانينها الخاصّة، الذي يفتتح مادّته الأولى بأنّ «القضاء سلطة مستقلة تجاه السلطات الأخرى في تحقيق الدعاوى والحكم فيها». لا يحد من استقلالها أي قيد لا ينص عليه الدستور»، ويُلزم المحاكم في مادّته الثانية بأن «تتقيّد بمبدأ تسلسل القواعد». ويقدّم المعاهدات الدولية على القانون العادي. والميثاق العربي معاهدة تتقدّم على القانون العادي، وهي فوق ذلك جزء من الكتلة الدستورية، فكيف بقرار حكومي هو دون القانون، ولم يأذن الدستور بأن يُقيَّد به القضاء؟ والنيابة التي تأخذ بقرار حكومي وتُغفل الدستور والمعاهدات والقانون، وكلّها ممّا يُفترض أن تطبّقه، تكون تكون قد نفّذت إرادة الحكومة التي أصدرت القرار، وتركت ما يعلوه في هرم القواعد. وهذه خلاصة يفرضها التسلسل وحده.

ومآلات ذلك أبعد من المُدّعى عليهم الـ 13، إذ يؤسّس لسابقة يصير فيها كلّ فعل ضدّ الاحتلال جناية «تعريض للاعتداءات»، ولا يُغلق الباب أمام إحالة إلى المجلس العدلي، ويضع على طاولة التفاوض وثيقة قضائية لبنانية تجعل اعتداءات العدوّ نتيجة للفعل المقاوم بدل أن تكون جريمة يرتكبها المحتلّ، فيما لا تزال جرائم الاحتلال على أرض لبنان تنتظر من يدّعي فيها بالحماسة نفسها. المخرج لا يزال في يد القضاء. فأمام قاضي التحقيق أن يعيد وصف الأفعال وفق ما تثبته الوقائع، وأن يستبعد مواد الجنايات لأنّ الأفعال المنسوبة لا تدخل في نصوصها، وأن يطبّق تسلسل القواعد كما يفرضه القانون. أمّا الحكومة، فإن أرادت أن يُحاكَم اللبنانيون بقرارها، فلتعرضه على مجلس النوّاب قانوناً، وليقل المجلس كلمته في الحرب والحياد. وإلى أن يحدث ذلك، يبقى أصدق ما في الملفّ اسم المنصب الذي صدر عنه: مُفوّض الحكومة.

موقع لبنان في مرحلة انتقال الحكم في إسرائيل

علي حيدر

تطرح المرحلة الانتقالية التي دخلتها إسرائيل بعد الانتخابات سؤالاً بشأن موقع لبنان في حسابات القوى المتنافسة على تشكيل الحكومة المقبلة، وما إذا كان تعثّر الحسم السياسي يدفع نحو تصعيد عسكري ضد لبنان، أو يجعله ساحة لتوظيف الحرب في الصراع على السلطة، خصوصاً أن الظروف الإقليمية الراهنة، والاستعدادات العسكرية والسياسية الجارية لدى الأطراف المعنية، تمنع الجزم باستبعاد عودة الحرب ضد لبنان.

لبنان خارج الانقسام الإسرائيلي

لا يشكّل لبنان قضية خلافية جوهرية بين المتنافسين على السلطة. فالسياسة التي اعتمدتها حكومة بنيامين نتنياهو، والقائمة على استخدام القوة العسكرية والتدمير والاحتلال وفرض الوقائع الميدانية، لا تعبّر عن توجه خاص بالائتلاف الحاكم وحده، بل تحظى بتأييد واسع في المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية. وأظهرت الحرب على غزة ولبنان وسوريا وإيران عدم معارضة خصوم نتنياهو الخيارات العسكرية في جوهرها، بل ركّزوا انتقاداتهم على طريقة إدارتها ونتائجها، ولا سيما إخفاقه في تحقيق ما وعد به تحت عنوان «النصر المُطلق».

ويبرز غادي آيزنكوت مثالاً واضحاً على هذا التمايز. فهو يؤيّد استمرار احتلال ما تسميه إسرائيل «مناطق أمنية» في لبنان وسوريا، ويتمسك بحرية عمل جيش الاحتلال في كل لبنان. لكنّ خلافه مع نتنياهو يتعلق بمدى صواب القرارات التكتيكية وفاعلية الوسائل المُعتمدة لتحقيق تلك الأهداف.

آيزنكوت اعتبر، في آذار الماضي، أن الحرب تتيح فرصة تاريخية للقضاء على حزب الله، مستنداً إلى التحوّلات التي شهدتها سوريا والتطورات داخل لبنان. ومع تعثّر تحقيق هذا الهدف عسكرياً، اتجه إلى تبنّي مقاربة أطول مدى، تقوم على توظيف أدوات الضغط المالي والاقتصادي والسياسي والإعلامي والنفسي والأمني إلى جانب الخيار العسكري، وصولاً إلى الغاية الاستراتيجية نفسها، ما يجعل الاختلاف بين نتنياهو وآيزنكوت لا يتعلق بهدف تفكيك حزب الله أو في الإصرار على الاحتفاظ بحرية العمل داخل لبنان، وإنما في بعض التفاصيل المتصلة بالاستراتيجية المُعتمدة، وأولويات التنفيذ، والمدى الزمني... قد تصبح أكثر وضوحاً لاحقاً.

ما هو تأثير الأزمة الحكومية على ملف لبنان؟

لا يبدو أن نتائج الانتخابات أو هوية رئيس الوزراء المقبل ستؤدي، بحد ذاتها، إلى تغيير جوهري في السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان، فسواء استمرت حكومة نتنياهو في تصريف الأعمال، أو نجح في تشكيل ائتلاف جديد، أو تشكّلت حكومة وحدة وطنية، أو تولّى آيزنكوت رئاسة حكومة أغلبية أو أقلية تستند إلى دعم الأحزاب العربية، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية، والتمسك بما يُسمى «المناطق الأمنية»، سيبقيان في هذه المرحلة من الثوابت الأمنية للحكومة المقبلة. وتكتسب هذه الخلاصة أهمية خاصة عند تقدير احتمال التصعيد خلال المرحلة الانتقالية. فغياب الخلاف الجوهري بشأن لبنان يضعف الافتراض القائل إن نتنياهو يحتاج بالضرورة إلى فتح مواجهة عسكرية جديدة على الجبهة اللبنانية لإثبات تفوّقه الأمني على منافسيه، وهذا لا ينفي إمكان توظيف أي عملية عسكرية في الصراع السياسي الداخلي. فقد يرى نتنياهو في التصعيد وسيلة لتحسين موقعه التفاوضي أو التأثير في موازين تشكيل الحكومة، ولا سيما إذا طال أمد الأزمة. غير أن هذا الاحتمال يظل مشروطاً بحسابات أوسع تتعلق بالكلفة العسكرية والسياسية، والنتائج المتوقّعة، والموقف الأميركي.

وعليه، لا يكفي تعثّر تشكيل الحكومة، أو استمرار نتنياهو في تصريف الأعمال، للاستنتاج بأن لبنان بات أمام مواجهة عسكرية وشيكة. كما أن انتقال السلطة إلى آيزنكوت لا يشكّل، في المقابل، ضمانة لخفض التصعيد أو تغيير قواعد التعامل الإسرائيلي مع لبنان.

إيران تبقى المتغير الحاسم

إذا كانت السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان تتمتع بقدر واسع من الاستمرارية، فإن المُتغيّر الأكثر تأثيراً في احتمالات التصعيد الإقليمي يتمثل في اتجاه القرار الأميركي الإسرائيلي بشأن مواصلة الحرب على إيران وتوسيع نطاقها.

ففي حال اتخاذ قرار بشنّ هجوم جديد واسع على إيران، ستتجاوز تداعياته حدود الجبهة الإيرانية، وقد تعيد رسم حسابات المواجهة في المنطقة بأسرها، بما فيها لبنان. وعندئذ، لن يكون احتمال العدوان الإسرائيلي على لبنان مرتبطاً أساساً بالتنافس بين نتنياهو وآيزنكوت، أو بمفاوضات تشكيل الحكومة، بل بموقع الجبهة اللبنانية في الاستراتيجية العسكرية الإقليمية. وهذا لا يعني أن أي تصعيد ضد إيران سيؤدي بالضرورة وتلقائياً إلى حرب على لبنان، وإنما احتمال اتساع المواجهة سيصبح محكوماً بطبيعة العمليات العسكرية، وحسابات الأطراف المعنية، والقرار الإسرائيلي بشأن التعامل مع حزب الله ضمن تلك المواجهة.

ومن هنا، فإن متابعة المؤشرات الأميركية والإسرائيلية المتعلقة بإيران تكتسب أهمية أكبر من الاكتفاء بقراءة التجاذبات الحكومية داخل إسرائيل. فالقرار المتعلق بالحرب الإقليمية قادر على تغيير مستوى التهديد للبنان بصورة تتجاوز تأثير تبدّل الائتلافات والأشخاص.

في المُحصّلة، لا تشير المُعطيات السياسية إلى أن لبنان يمثّل نقطة خلاف استراتيجي بين القوى المتنافسة على الحكم في كيان العدو، بل إن استمرار الاحتلال، والتمسك بحرية العمل العسكري، والسعي إلى إضعاف حزب الله، تشكّل عناصر مشتركة في توجهات معظم هذه القوى، وإن اختلفت وسائلها وأولوياتها. وهذا يعني بوضوح، أن المرحلة الانتقالية في إسرائيل لا توفّر للبنان ضمانة أمنية، لكنها لا تشكّل في ذاتها دليلاً كافياً على اقتراب عدوان جديد. وقد تُستخدم المواجهة العسكرية لخدمة حسابات داخلية إسرائيلية، إلا أن تقدير هذا الاحتمال يحتاج إلى قرائن تتجاوز مجرد تعثّر تشكيل الحكومة.

أمّا العامل الأكثر قدرة على نقل الوضع من استمرار الضغوط والاعتداءات المحدودة إلى مواجهة أوسع، فيبقى القرار الأميركي الإسرائيلي بشأن إيران. فإذا اتجه هذا القرار نحو توسيع الحرب، فلن يعود السؤال الأساسي ما إذا كانت الأزمة الحكومية الإسرائيلية ستدفع ضد لبنان، بل ما إذا كانت الجبهة اللبنانية ستدخل ضمن حرب إقليمية تتجاوز في أهدافها وحساباتها الصراع على السلطة داخل إسرائيل.

متابعة

«نحن نقرّب الـIMF من الرؤية اللبنانية»

هل اقتنع صندوق النقد بخطّة كريم سعيد؟

محمد وهبة

كان حاكم مصرف لبنان كريم سعيد قد قرّر مقاطعة الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في بانكوك، لكنه غيّر رأيه قبل يومين بعدما تلقى مؤشرات على أن الصندوق سيبدي مرونة بشأن مسالتين له فيهما رأي مختلف عن الصندوق: ترتيب توزيع الخسائر والتعامل مع الودائع غير النظامية، إعادة احتساب مبلغ الضمانة لكل مودع الذي كان محدداً بقيمة 100 ألف دولار من خلال خفض القيمة أو تمديد وقت الدفع وتضمين المبالغ المدفوعة وفق التعاميم ضمن مبلغ الضمانة. هذا ما دفع سعيد إلى استئناف مشاركته في الوفد، ثم بنى على ذلك، بما فيها النقاشات التي دارت مع ممثلي الصندوق في بانكوك، من أجل القيام بخطوات إضافية في لبنان جاء من ضمنها الاجتماع الذي عقده في باريس، الأسبوع الماضي، مع روتشيلد ومصارف مختارة، بالإضافة إلى إبلاغ جمعية المصارف بأن مدفوعات مصرف لبنان في سياق التعميمين 158 و166 ستصنّف ضمن «الاحتياط الإلزامي». وهذا مسار سيُستكمل بخطوات أخرى خلال زيارة ممثلي الصندوق إلى لبنان اعتباراً من 9 تشرين الثاني الجاري، لكن كلّها تستهدف الاتفاق على آلية شطب الودائع، بعدما بات واضحاً أن هناك اتفاقاً على منع محاسبة المصارف.

> ما بات واضحاً أن هناك اتفاقاً على المزيد من شطب الودائع

وصاية على توزيع الخسائر

«نحن نقرّب صندوق النقد من الرؤية اللبنانية، وليس العكس»، هذه العبارة أتت على لسان مصدر مشارك في المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد، وهي تختصر المشهد بكامله. هو مشهد متاح للمعاينة المباشرة، إذ لم تكد تنتهي لقاءات الوفد اللبناني في بانكوك من ضمن اجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين، حتى ظهر حاكم مصرف لبنان كريم سعيد، بوصفه وصيّاً على إعداد مشروع «التوازن المالي وردّ الودائع». صحيح أن هناك صيغة من هذا القانون أقرّها مجلس الوزراء وأحالها إلى مجلس النواب، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن هذه الصيغة ليست ما سيتفق عليه، بل كانت مجرّد خطوة شكلية من الحكومة تمهيدية لتوقيع «اتفاق على مستوى الموظفين».

لكن الأمر لم يصل إلى هذا الحدّ أبداً، فالاتفاق على مستوى الموظفين تعطل بسبب الطعن الذي قدّمه رئيس الجمهورية جوزف عون على التعديلات المتعلقة بقانون معالجة أوضاع المصارف، وهو أمر تناغم بشكل كبير مع تلك الرؤية التي قدّمها كريم سعيد قبل ساعات من سفره إلى بانكوك للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد، والتي قال فيها إنه وحده الجهة المخوّلة قانوناً تطبيق كل ما يتعلق بتسوية ومعالجة أوضاع المصارف في لبنان.

شطب الودائع وتقسيطها

في هذا السياق، برزت بحسب مصادر مطلعة على المفاوضات مع الصندوق، إشارات من الصندوق تتضمن «ليونة ما» تجاه مسألتين أساسيتين؛ أولاهما ما يتعلق بتراتبية توزيع الخسائر، وثانيتهما ما يتعلق بكيفية احتساب المبلغ المضمون لكل مودع بقيمة 100 ألف دولار.

في المسألة الأولى، كان الصندوق يرفض أي نقاش في التراتبية التي يحدّدها وتبدأ بامتصاص رساميل المصارف لكل الخسائر وتنتهي بالودائع، إلا أن رؤية سعيد تتعلق برمتها الودائع غير النظامية ضمن هذه التراتبية، فإن جرى التعامل مع هذه الودائع باعتبارها شوائب وشطبها قبل البدء بامتصاص الرساميل للخسائر، ستتغيّر النتائج بشكل كبير، بما يخفف العبء عمن سيتحمّل كلفة الباقي من الودائع، أي المصارف ومصرف لبنان. وإبداء المرونة بهذا الخصوص، قد يعني أن الصندوق يوافق على إجراء تسوية ما تقترب من طرح مصرف لبنان والمصارف.

في المسألة الثانية، لم تكن هناك اقتراحات واضحة أساساً من مصرف لبنان بشأن تسديد المبالغ المضمونة من الودائع، أي مبلغ الـ 100 ألف دولار. بل كانت هناك نقاشات متكتمة بشأنه تدور حول أمرين: أن يتم التسديد على أربع سنوات ضمن حدود 60 ألف دولار، باعتبار أن هذا المبلغ يصفي الكثير من الحسابات، وتسديد الباقي خلال ثلاث سنوات أخرى. بالإضافة إلى أن التسديد يجب أن يتضمن المبالغ المدفوعة حالياً بموجب التعميمين 158 و166. يبدو أن الحسابات مبنية على القيمة الفعلية للمبالغ مقابل قيمتها الزمنية، ثمة اعتبار أن القيمة الفعلية لـ 100 ألف دولار بعد سبع سنوات، تساوي 60 ألفاً في نهاية السنوات الأربع. أيضاً بالنسبة إلى مصرف لبنان والمصارف، يبدو أن المبالغ المستحقة بعد شطب الودائع غير المنتظمة، ستنخفض من 21 مليار دولار إلى 15 مليار دولار، وبالتالي استحقاقات السنوات الأولى حتى الرابعة ستنخفض كثيراً أيضاً، ما يتيح للمصارف وقتاً زمنياً أطول للرسملة ولتحقيق أرباح تدفع منها ما تبقى من ودائع.

إذاً، لا يكفي أن توافق على منع أي محاسبة عن المصارف، بحسب التعديلات التي وردت في قانون معالجة أوضاع المصارف، بل يجب أن نشطب المزيد من الودائع، ثم نمنح المصارف المزيد من الوقت لتسديد مبلغ مضمون متواضل، قبل أن يتم تحويل المبالغ المتبقية إلى أسهم في المصارف ليس لديها حقّ التصويت، أو تحويل بعض هذه الودائع إلى ليرات لبنانية على سعر صرف يبلغ 15 ألف ليرة لكل دولار وضخّ الليرات إلى السوق وتحميل كلفة الشطب للعملة المثبتة تجاه الدولار. والواقع، أن الكلفة الحقيقية لـ 100 ألف دولار صارت متدنية جداً بعد سبع سنوات على الأزمة، أي إن المودع سيحصل عليها بعد سبع سنوات أخرى، أو بمجموع 14 سنة. لنأخذ مثالاً على ذلك، أن الـ 100 ألف دولار قد تنتج فوائد بقيمة 3,5% سنوياً (مع أن الفوائد أعلى بكثير لكن المثال لتقريب الصورة)، أي ما قيمته 49 ألف دولار بعد 14 سنة، لكن ما سيحصل عليه المودع هو مبالغ مقسطة وتتضمن ما قبضه بموجب التعاميم. سيحصل المودعون على فتات. أما حظوظ الودائع التي ستتحوّل إلى أسهم، فليست واضحة، باستثناء أنها لن تصنّف شريكة في المصرف أو صاحبة قرار فيه.


(هيثم الموسوي)

فروقات اليوروبوندز خسائر أم أرباح؟

وقع خلاف بين وزارة المال والمصارف بشأن تسديد ضريبة على فروقات سعر سندات اليوروبوندز المسجّلة في الميزانيات باللّيرة اللبنانية. قالت وزارة المال، إن فرق السعر بين سعر السند في 2019 وسعره اليوم، يولّد أرباحاً للمصارف باللّيرة، يجب أن تخضع للضريبة. في المقابل، قالت المصارف إن سندات اليوروبوندز صادرة من الدولة بالدولار وتسعيرها باللّيرة مرتبط بالميزانيات، وأن سعرها يحدّد في السوق بالدولار، فكيف تفرض ضريبة على سند كانت قيمته 100 دولار وأصبحت اليوم أقل من 30 دولار؟ لكن يبدو أن الطرفان توصلا إلى تسوية تقوم على أن المصارف تحتسب المؤونات التي أخذتها مقابل خسائر السندات من ضمن ميزان الأرباح والخسائر بما يؤدي إلى تخفيف الضريبة، أي أن الأمر لم يعد يستقيم الفعلية، بل بتصنيفها، لذا أمام المصارف خيار آخر يتضمن إعادة احتساب التصاريح الضريبية بعد حسم قيم المؤونات منها وتسديد الضريبة المفروضة على أرباحها والغرامات بشكل مناسب.

ما مصير المبالغ المدفوعة بموجب التعاميم؟

ما يعزّز مقولة إن الصندوق يقترب من الرؤية اللبنانية، ليس فقط تلك الوشوشات عن ليونة الصندوق تجاه هذه المسائل، بل ما قام به كريم سعيد لاحقاً. فقد تبيّن، فجأة، أن سعيد قرّر عقد اجتماع مع الشركة الاستشارية التي كلّفها مصرف لبنان متابعة موضوع توزيع الخسائر «روتشيلد»، وعدد محدود من المصرفيين، في باريس. ظنّ كثيرون أن هناك جهات أخرى ستنضم إلى الاجتماع مثل مصارف المراسلة أو صندوق النقد، لكن تبيّن أن الأمر لم يحصل، فلماذا لم تأتِ روتشيلد إلى مصرف لبنان لعقد الاجتماع؟ يبدو أن أمراً شخصياً بسيطاً دفع سعيد إلى جزمهم إلى باريس، يتعلق بعيد ميلاد لشخص ذي صلة به.

المهم أيضاً، أن الاجتماع في باريس لم يكن أيضاً معروفاً للمصارف، إذ لم يناقش مجلس الإدارة هذه المسألة ولم تطّلع المصارف عليها، بل اكتشفوا فجأة أن كريم سعيد اختار عدداً محدوداً من كبار المصارف، للاتفاق معها على مستقبل القطاع: عودة، بلوم، بيبلوس، بنك بيروت، البنك اللبناني الفرنسي. هذه خطوة يقوم بها سعيد لأول مرّة مع من يصنّفون «صانعي السوق»، وهي طريقة كان يتبعها رياض سلامة للسيطرة على الآخرين فلا يُترك المجال لأحد أن يخالف أو يواجه ما يتفق عليه إلا بالانسحاب من السوق، أو ينخرط مجبراً بمعزل عن التبعات والنتائج.

الاحتياط الإلزامي 5,6 مليارات دولار

لم يكتفِ سعيد بذلك، بل وجّه في 23 تشرين الأول الماضي كتاباً إلى جمعية المصارف رقمه 1/676، ويطالبها بإعادة تصنيف حصة مصرف لبنان في تمويل التعميمين 158 و166 بين آذار 2025 وتشرين الأول 2026 بقيمة 3 مليارات دولار. أبلغها أنه موّل هذه المدفوعات من سيولته الحرّة مع أنها يجب أن تكون ضمن «الاحتياط الإلزامي»، أي إنه يترتب على المصارف إعادة تصنيف المبالغ المدفوعة ضمن ميزانياتها على أنها من ودائعها لدى مصرف لبنان. وهو لم يبلغها بما سينعكس من ذلك على مجمل الميزانيات والوضع المرتبط بتوزيع الخسائر وردّ ما تبقى من ودائع، بل ترك البازار مفتوحاً.

يقول سعيد إن مصرف لبنان دفع بموجب التعميمين 158 و166 مبلغ 3 مليارات دولار و373 مليون دولار، خلال الفترة الممتدة من آذار 2025 إلى تشرين الأول 2026. ويشير إلى أنه موّل هذه المبالغ من موارده الخاصة بقيمة 3 مليارات دولار وبقيمة 373 مليون دولار من الاحتياط الإلزامي. ويطالبها بـ«الاعتراف بهذه المساهمة على النحو الملائم عند توزيع الموارد والالتزامات المرتبطة بتسديد ودائع المودعين»، أي إن الاحتياطات المحسوبة الآن، هي أقلّ بقيمة 3 مليارات دولار من القيمة الظاهرة في الميزانيات والبالغة 8,66 مليارات دولار. ويضيف: «سيُخصَم المبلغ المعاد تصنيفه، والبالغ 3 مليارات دولار أميركي، حصرياً لتسديد ودائع المودعين، وسيشكّل جزءاً من مساهمة مصرف لبنان في عمليات تسديد الودائع». إذاً، المبلغ مدفوع من الاحتياطات وهو من ضمن حصة مصرف لبنان في تسديد الودائع، لا من حصة المصارف. وهذا نقاش له مفاعيل كبيرة، لأن المصارف تطالب أن يحتسب المبلغ من حصتها، كونها هي من أودعت المبالغ لدى مصرف لبنان.

ويقول: «المبلغ المتبقي البالغ 5,64 مليارات دولار أميركي، والذي سيكون متاحاً أيضاً لمصرف لبنان لغرض تسديد حصته النقدية من الودائع بموجب مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع (FSDR)، سيمثّل نسبة تغطية فعلية للاحتياطي الإلزامي تقارب 7,2%، بدلاً من 11%».

قضية

«العمالي» يستعد للتنازل إلى 475 دولاراً

بازار تصحيح الأجور

زينب بزي

انتهت مهلة الشهر التي منحها وزير العمل محمد حيدر للجنة المؤشر للتفاوض على رفع الحد الأدنى للأجور من دون أن يتوصل أطراف التفاوض إلى اتفاق. لم يوافق أصحاب العمل على أي اقتراح رغم أنه يمرّر ضمنياً رسائل مفادها أنه يوافق على زيادة الحدّ الأدنى إلى 475 دولاراً، فيما يبدي الاتحاد العمالي استعداده للتراجع من 1200 دولار إلى أقل من النصف، لكن المشكلة أن اللقاء متعثّر بين الطرفين حتى يتمكن كل منهما من تسوية ما سيوافق عليه لدى قواعده.

كان مقرراً أن يعقد لقاء بين أصحاب العمل والاتحاد العمالي العام يوم الجمعة الماضي، إلا أن الأمر تأجّل إلى منتصف هذا الأسبوع تمهيداً لإطلاق نقاشات تتعلق بالاتفاق على الحدّ الأدنى للأجور ورفع الاقتراح إلى لجنة المؤشر لتوافق بدورها وترفع الأمر إلى مجلس الوزراء. تأجيل اللقاء يأتي على إثر اصطدام الطرفين، بقواعدهما. فالغالبية من أصحاب العمل يرفضون أي تصحيح للحدّ الأدنى للأجور من دون اتفاق على تسويات نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي ويقدّمون في المقابل موافقتهم على تصحيح الحدّ الأدنى بما يساوي 475 دولاراً شهرياً، بينما العمال يرفضون ألا يكون هناك تصحيح حقيقي للحدّ الأدنى للأجور باعتبار أن النسبة الأكبر من الرواتب المدفوعة للموظفين هي أعلى من هذا المستوى لكن لا يتم التصريح عنها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى يتهرّب أصحاب العمل من تسديد الاشتراكات ومن تسديد تسويات نهاية الخدمة التي تموّل تعويضات العمال.

إذاً، المشكلة لا تكمن بين الاتحاد العمالي العام وهيئات أصحاب العمل في التوافق على مقترح ما، بل في كيفية تقديمه لقواعدهما. التفاوض بينهما أصلاً لم يكن على أي أساس علمي أو متصل بغلاء المعيشة والتضخّم والأرقام الصادرة عن الإحصاء المركزي، بل هو تفاوض مرتبط بنفوذ سياسي لأطراف لا تريد أي تحرّكات في الشارع ولو كان الأمر على حساب حقوق العمال. فالجهات والمراجع السياسية التي ترعى وجود ونفوذ هيئات أصحاب العمل والاتحاد العمالي العام لم تتخذ أي قرار لتحصيل الحقوق ولو بطريقة تصعيد متدرّج، بل تسعى بشكل حثيث إلى تنفيس أي احتقان بأدنى كلفة ممكنة. لكنّ الطرفين لديهما مطالب وشروط يبدو أنها تتنافى، أو على الأقل، تختلف، مع بنية وجودهما السياسية، وهذا ما يعرقل التوافق حتى الآن، مع ميل الكفة نحو أصحاب العمل، أي إنهم قادرون بواسطة نفوذهم السياسي أن يضغطوا لتحصيل مكسب شطب أو تقسيط تسويات نهاية الخدمة مقابل تصحيح هزيل للحدّ الأدنى للأجور.

على هذا الأساس، ما تزال المفاوضات، إذا كان يمكن تسميتها مفاوضات، تسير ببطء ومن دون هوامش وأهداف واضحة. ويقول رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، محمد شقير لـ«الأخبار»، إنّ تحديد الزيادة يتوقف على دراسة ما تستطيع القطاعات الاقتصادية تحمّله في ظلّ الظروف الحالية، إلا أنه لا يقدّم سقفاً أدنى أو أقصى يمكن الانطلاق منه.

ويرى شقير أنّ المشكلة لا تكمن في الأجور التي يتقاضاها العمال في منطقتي بيروت وجبل لبنان، بل يعترف بأنه «ما في حدا بيقبض أقل من 400 دولار»، لكن بالنسبة إليه المشكلة في مناطق عكار والجنوب حيث «تواجه المؤسسات صعوبات أكبر في تحمّل أي زيادة على الأجور». ويستحضر أيضاً احتمال تجدّد التصعيد العسكري في أي لحظة وما يفرضه من عدم يقين على النشاط الاقتصادي.

هكذا، تصبح الحرب والخسائر والقدرة على الدفع محدّدات أساسية للأجر، فيما يغيب عن هذه الحسابات أنّ العامل في الجنوب أو عكار لا يحتاج إلى طعام أو مسكن أو كهرباء أقلّ ممّا يحتاج إليه العامل في بيروت. فالمخاطر التي يخشاها أصحاب العمل على مؤسّساتهم هي نفسها التي يعيش العمّال تحت وطأتها، لكنّها تُستخدم لتبرير تأجيل تحسين أجورهم.

في المقابل، لا يبدو أنّ الاتحاد العمالي العام أكثر تمسّكاً بالأرقام التي يستند إليها. إذ تشير مصادر فيه إلى أنّ الدراسات المتداولة تضع الحدّ الأدنى اللازم لمعيشة أسرة في لبنان بين 1100 و1200 دولار شهرياً، إلا أنّ الاتحاد يبدي استعداداً للقبول برفع الحد الأدنى للأجور إلى 475 دولاراً فقط. صحيح أنّ كلفة معيشة الأسرة لا تتطابق بالضرورة مع الأجر الفردي، لكنّ الفجوة بين الرقمين تكشف حجم التراجع عن المطالب التي يُفترض أن تستند إليها المفاوضات. فالمبلغ الذي يبدي الاتحاد استعداداً لقبوله لا يعادل سوى 43% من كلفة المعيشة المقدّرة بـ1100 دولار. ومع كلّ هذا التنازل، لم يحصل حتى الآن على موافقة أصحاب العمل.

وإذا استقرّ الاتفاق عند 475 دولاراً، فلن تتجاوز الزيادة الفعلية 162 دولاراً فوق الحد الأدنى الحالي البالغ 28 مليون ليرة، أي نحو 313 دولاراً، بما يعادل زيادة تقارب 52%. أما إذا انتهت المفاوضات إلى رفعه إلى 400 دولار، وهو رقم كان متداولاً في مرحلة سابقة، فلن تتجاوز الزيادة 87 دولاراً شهرياً. وهكذا، لا يجري التفاوض على كيفية ردم الهوّة بين الأجر وكلفة المعيشة، بل على مقدار الزيادة المحدودة التي يمكن تمريرها باعتبارها تصحيحاً للأجور. والأسوأ أنّ الاتحاد يتنازل عن مطالبه فيما لا يزال أصحاب العمل يبحثون عمّا يستطيعون دفعه.

ولا ينتهي الأمر عند قيمة الأجور. إذ يقرّ شقير بطرح ملف تعويضات نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لكنه يحصر مطلب الهيئات الاقتصادية بإيجاد حل لتقسيط المستحقات المتوجّبة على المؤسسات عن هذه التعويضات، نافياً وجود مطالب أخرى تتعلّق بإعفاءات من الضمان. في المقابل، تقدّم مصادر في الاتحاد العمالي العام رواية مختلفة تماماً، إذ تؤكد أنّ الهيئات الاقتصادية تطالب بسلّة واسعة من التنازلات والإعفاءات والتسهيلات المرتبطة بالضمان، في مقابل الموافقة على تصحيح الأجور. وبين الروايتين، يبرز تناقض يصعب تجاهله، ويطرح سؤالاً عمّا إذا كان أحد الطرفين يحجب جزءاً من حقيقة المطالب المطروحة على طاولة التفاوض. وفي انتظار أن تتضح الحقيقة المطالب، يبقى العمّال أمام مفاوضات لا يعرفون لا مقدار الزيادة التي ستنتج منها، ولا الثمن الذي قد يدفع في مقابلها.



(هيثم الموسوي)

> إذا استقرّ الاتفاق عند 475 دولاراً فلن تتجاوز الزيادة الفعلية 162 دولاراً فوق الحد الأدنى

تقرير

تراجع إيرادات الـ TVA يكشف ضعف الاستهلاك المحلي

ماهر سلامة

تراجعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحصّلة على العمليات الداخلية بنسبة 45,9% خلال الفصل الثاني من عام 2026، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويأتي هذا التراجع في ظل الظروف الاقتصادية التي خلّفتها الحرب، وما رافقها من انحسار في حركة الوافدين إلى لبنان وتراجع النشاط التجاري والسياحي. بالإضافة إلى انعكاس ارتفاع الأسعار الذي شهدته السوق اللبنانية بعد الحرب الإقليمية وما نتج منها من ارتفاع في أسعار النفط عالمياً. وتشكّل هذه الأرقام مؤشراً على الضعف الذي أصاب الاستهلاك المحلي، وإن كانت لا تعكس بالضرورة الحجم الفعلي لانكماشه. بحسب تقرير وزارة المال عن النصف الأول من عام 2026، انخفضت إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحصّلة داخلياً من نحو 25,1 ألف مليار ليرة في الفصل الثاني من 2025 إلى 13,6 ألف مليار ليرة في الفصل المقابل من 2026. في المقابل، تراجعت الضريبة المحصّلة عند الاستيراد بنسبة 6,2% فقط. وبنتيجة ذلك، انخفض مجموع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنسبة 24,7% خلال الفصل الثاني.

لا يقتصر الأمر على الفصل الثاني من السنة، إذ إن مجموع الفصلين الأول والثاني، أي جمع النصف الأول، يتضمن مؤشرات على الاتجاه نفسه. فقد انخفضت إيرادات الضريبة المحصّلة داخلياً بنسبة 10,8% إلى 28,1 ألف مليار ليرة، بينما ارتفعت تلك المحصّلة عند الاستيراد بنسبة 2,5% إلى 52,7 ألف مليار ليرة. وهذا يعني أن نحو 65% من إيرادات ضريبة القيمة المضافة خلال الأشهر الستة الأولى أتت من السلع عند دخولها إلى لبنان، مقابل 35% جرى تحصيلها من العمليات الداخلية.

أهمية هذه المقارنة أنها تكشف اختلافاً في حركة التحصيل بين السوق المحلية والاستيراد. فالضريبة المحصّلة داخلياً ترتبط بالمبيعات والخدمات الخاضعة لها، وتتأثر بحجم النشاط الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي. أما الضريبة عند الاستيراد، فتُحصّل عند دخول السلع، وتتأثر بقيمة المستوردات وتركيبتها، ولا تعكس بالضرورة حركة بيعها النهائي في الأسواق.

غير أن قراءة التراجع الكبير في الفصل الثاني تستدعي الانتباه إلى أثر مواعيد التحصيل. فقد مدّدت وزارة المالية في عام 2025 مهلة التصريح وتسديد الضريبة العائدة للفصل الرابع من عام 2024 حتى 20 حزيران 2025، ما أدّى إلى انتقال جزء من التحصيل إلى الفصل الثاني من ذلك العام. وهذا يفسّر جزئياً الارتفاع الاستثنائي في إيرادات الضريبة الداخلية خلال الفصل الأول من 2026 بنسبة 126,3%، ثم تراجعها الحاد في الفصل الثاني. وعليه، لا يمكن اعتبار انخفاض التحصيل بنسبة 45,9% انخفاضاً مماثلاً في حجم الاستهلاك.

مع ذلك، تتقاطع هذه النتائج مع مؤشرات أخرى على تراجع النشاط الاستهلاكي. إذ انخفض عدد الوافدين إلى لبنان بنسبة 37% خلال النصف الأول من 2026، من نحو 1,6 مليون وافد إلى مليون فقط، بحسب البيانات التي أوردها التقرير نقلاً عن مصرف لبنان. كما تراجع عدد المغادرين بنسبة 27,4%. ومن المرجّح أن يكون هذا الانحسار قد أثّر في الإنفاق المرتبط بالإقامة والمطاعم والتجارة والخدمات السياحية، وهي أنشطة تسهم في توليد الإيرادات الضريبية المحلية.

وتنعكس هذه التطورات على مجمل التحصيل الضريبي. فبعد ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 45,1% خلال الفصل الأول، تراجعت بنسبة 12,7% في الفصل الثاني، في وقت استمرّت فيه بعض إيرادات الرسوم على الاستيراد والمحروقات بالارتفاع نتيجة زيادة المعدلات المفروضة.

وتطرح هذه الأرقام شكوكاً بشأن قدرة الدولة على الحفاظ على مستوى إيراداتها إذا استمر ضعف النشاط المحلي. فارتفاع التحصيل الناتج من زيادة الرسوم يمكن أن يعوّض جزءاً من الخسائر مؤقتاً، لكنه لا يشكّل بحد ذاته مؤشراً إلى انتعاش الاستهلاك أو اتساع النشاط الاقتصادي الذي تستند إليه الإيرادات الضريبية.

> انخفضت إيرادات الضريبة المحصّلة داخلياً بنسبة 10,8% إلى 28,1 ألف مليار ليرة

تقرير

«المجلس الشرعي» يتمرّد على مفتي الجمهورية


(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

كما كان متوقّعاً، لم يتمكن مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان من تأمين النصاب اللازم لعقد جلسة لـ«المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى».

وكان دريان يهدف مع المقرّبين منه إلى تعديل نصاب اللجنة القضائية، بخفضه من 9 إلى 5 أعضاء، وإقرار اعتبار قراراتها نافذة بذاتها في حال صوّت 4 من أصل 5 أعضاء عليها، خلافاً لما هو حاصل اليوم (يتطلب اعتبار قراراتها نافذة تصويت 6 من أصل 7 أعضاء، ومن ثمّ تمريرها في الهيئة العامة).

وتكمن خطورة هذين التعديلين، بحسب منتقديهما، في إمكانية رفض أي ترشيح إلى عضوية المجلس الشرعي الجديد السنة المقبلة من دون مُسوّغ قانوني، ما يُصبّ في سياق «خطة دريان» لإحكام قبضته على المجلس الجديد في حال بقائه في منصبه، وتحويل الانتخابات إلى أشبه بتعيين.

كما كان دريان يسعى في جلسة أول من أمس إلى تثبيت مفتي صور وأقضيتها بالتكليف، الشيخ مدرار الحبّال، تمهيداً لتنصيبه مفتياً على الجنوب بعد جمع صيدا وصور في نطاق جغرافي واحد. وهو ما يرفضه عدد من الأعضاء، على اعتبار أن لا صلاحية للمجلس الشرعي في التثبيت، ورفضاً لـ«سلب إرادة الهيئة الناخبة في المناطق».

كلّ ذلك أفضى إلى حضور 16 من أصل 39 عضواً، مع غياب جميع رؤساء الحكومة السابقين، بعدما تغيّب، إضافة إلى الأعضاء الذين أبلغوا اعتذارهم سابقاً، محمد العجمي وعبد الحليم الزين ونزيه حمد. وكان لافتاً عدم مشاركة القاضي المدني إيّاد البردان، بعدما أتى من الإمارات إلى لبنان بناءً على طلب دريان لتأمين النصاب، علماً أن البردان يُعدّ من المُقرّبين منه، وهو من مهندسي جلسة التمديد.

> حضر 16 من أصل 39 عضواً وقاطع جميع رؤساء الحكومة السابقين جلسة المجلس الشرعي السبت الفائت

وعليه، لم يتمكن دريان من إجراء هذين التعديلين، كونهما يتطلبان حضور 30 عضواً، علماً أنه لم يتمكن من افتتاح الجلسة في وقتها المُحدد أيضاً، في ظلّ غياب أكثرية الأعضاء. وبعد تيقّنه من عدم حضور العدد المطلوب، اضطر إلى افتتاحها بثلث الأعضاء، وفقاً للمادة 50 من المرسوم 18. وخلالها، حاول رئيس المحكمة الشرعية السنية العليا، محمد عساف، الدفاع عن «فكرته المظلومة»، على حدّ تعبيره، والتي تهدف إلى تعديل نصاب اللجنة القضائية. غير أنها أُحيلت في النهاية إلى اللجان لدراستها.

هكذا، صار واضحاً أن «أزمة عائشة بكار» لم تعد محصورة بالطعن في التمديد أمام مجلس شورى الدولة، إذ انتقلت إلى داخل المجلس الشرعي، بعدما أصرّ دريان على عقد جلسة له رغم مؤشرات المقاطعة التي بدت فاقعة مع اعتذار 9 أعضاء بمبارته من أصل 10.

ويعني ذلك أن دريان بات عاجزاً عن جمع المجلس الشرعي من الآن وصاعداً، عدا تأمين الغطاء اللازم لقراراته، رغم محاولات ترهيب وترغيب الأعضاء. كذلك، لم تنجح محاولته جمع «اتحاد جمعيات العائلات البيروتية» في دار الفتوى السبت الفائت، بعدما أُرجئت الزيارة إلى اليوم الإثنين، بسبب الخلاف على أهداف الزيارة داخل الاتحاد، بحسب ما تردّد.

في المُحصّلة، بات عقد جلسة لـ«الشرعي» صعباً خصوصاً أن بعض الأعضاء قرّر عدم المشاركة في أي جلسة مقبلة إلى حين صدور القرار النهائي لـ«الشورى»، إلى جانب تبلّغ دريان تحذيراً من أحد مقدّمي الطعن في قرار التمديد، القاضي الشرعي الشيخ همام الشعّار، من عدم قانونية ترؤّسه لجلسات «الشرعي»، مع الإشارة إلى أن أيّ قرارات ستنتج منها ستكون عرضة للطعن.

في المقابل، يحاول دريان الإيحاء بأنّ الأمور بخير، وأن ما حصل أول من أمس «زوبعة في فنجان» سيعمل على معالجتها خلال الأيام المقبلة، فيما تشير المعطيات إلى أنه ما زال مُصرّاً على عقد جلسة لتعديل المرسوم 18 (نصاب اللجنة القضائية). وهو ما يراه البعض محاولات تسبق صدور قرار «الشورى»، الذي توحي مؤشراته بأنه لن يكون لصالح عائشة بكار.

وفي سياق متصل، تقدّم مفتو المناطق (باستثناء مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو)، ومعهم القاضي الشرعي وائل شبارو، بطلب للتدخّل في الطعن المُقدّم في قرار التمديد لدريان.

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة ديزي قاصوف

المُنفذ: علاء أحمد الحمصي وكيلته المُحامية لينا الحمصي.

المُنفذ عليه: يوسف محمد الشوباصي وباقي المالكين في العقار /1788/ سعدنايل مُقيمون جميعهم في سعدنايل.

بالمُعاملة التنفيذية رقم: 2025/308.

يُنفذ طالب التنفيذ حُكم المحكمة الابتدائية الأولى العقارية في زحلة أساس 2024/74 قرار 2025/81 تاريخ 2025/5/6 المُتضمن بإعلان عدم قابلية العقار /1788/ سعدنايل للقسمة وبيعه بالمزاد العلني بين الغُموم.

المطروح للبيع: كامل العقار رقم / 1788/ سعدنايل.

مساحته: 1925م2 يقع في منطقة سعدنايل تصل إليه بمفرق عند سوبر ماركت الرضوان حوالي /2/كلم أرضه شبه مُنحدرة خلف بناء سكني المجدوع يُحيط به تصوينة من اللّبن لا إنشاءات عليه له طريق مُعبدة بالحصى.

حُدوده: يحده غرباً: حُدود منطقة أراضي زحلة وشرقاً: العقار /1787/ وشمالاً حُدود منطقة أراضي زحلة وجنوباً: العقارين /2780/ و/2781/.

الحُقوق العينية: هذا العقار مُنتفع بحق المُرور على العقار /1787/.

دعوى إزالة شُيوع أمام المحكمة الابتدائية رقم: 2024/74 مُقامة من علاء أحمد الحمصي ضد يوسف محمد الشوباصي خليل وناصر منيف الشوباصي ووديع ومحمد وعبد الناصر ونوال خليل دني وخليل نايف دني وربيع ووسيم حسن الشوباصي ومريفة إبراهيم الشوباصي.

طلب تنفيذ ومحضر وصف عقار صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة من علاء أحمد الحمصي ضد المُدعى عليهم: أعلاه عدا درويشة محمد الشوباصي برقم: 2025/308.

قيمة التخمين وبدل الطرح: مائة وتسعة عشر ألف وخمسماية وعشر دولارات /119510/د.أ.

موعد المُزايدة ومكانها: يوم الثلاثاء الواقع في: 2026/11/24 الساعة الحادية عشرة والربع ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة.

شروط المُزايدة: على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مُعادلة أو شك مصرفي بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف المتداول في السوق الحُرة بتاريخ موعد جلسة البيع على أن يكون fresh في الحالتين.

وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من صُدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.

مأمور تنفيذ زحلة
محمد البرجي

.....

إعلان قضائي

تدعو دائرة تنفيذ جويا المنفذ بوجهها سعاد عبد مروة والمجهول محل إقامتها الحضور إلى قلم الدائرة لاستلام نسخة عن أوراق المعاملة التنفيذية رقم 2025/40 المقدمة من المنفذين مكرم وواصف بيضون، بموضوع تنفيذ القرار الصادر عن محكمة التمييز المدنية بتاريخ 2024/5/9 رقم 2024/16 (إلزام بالتسجيل)، واتخاذ محل إقامة بنطاق الدائرة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر، وإلا جاز إبلاغكم كافة الأوراق باستثناء القرار النهائي بواسطة قلم المحكمة والتعليق على لوحة الإعلانات.

رئيس القلم
زينب نزّيه أيوب

.....

إعلان تبليغ

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية المدنية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم محمد يوسف حمود ومدللة يوسف حمود وحسين يوسف حمود وأحمد يوسف حمود وعبدو يوسف حمود وإسماعيل يوسف حمود ووطفة يوسف حمود ومريم يوسف حمود المجهولين محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المقدم من المستدعي سامر محمود القادري بوكالة المحامي رامي الدسوقي المسجل لدينا برقم أساس 2026/56 تاريخ الورود 11/8/2026 والذي يطلب بموجبه إبلاغ أمانة السجل العقاري في راشيا لوضع إشارة الاستدعاء على الصحيفة العينية للعقارات رقم /576/ و/609/ و/653/ و/2094/ من منطقة خربة روحا العقارية وتعيين خبير للكشف على العقارات والتقرير ما إذا كانت قابلة للقسمة عيناً بين الشركاء وفي حال عدم قابليتها للقسمة تخمينها وفقاً للأسعار الرائجة ليصار إلى بيعها بالمزاد العلني وحصره بين الشركاء وتضمين المستدعى ضدهم الرسوم والنفقات كافة.

تم التبليغ بانقضاء مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذهم محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء ملاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية وإلا يصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب رحبة المحكمة باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

.....

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة بلانيت للسفر والسياحة ش.م.م	47	RR233866513LB
شركة تصنيع الشمندر السكري ش.ل	305	RR233866558LB
شركة هشام نصولي وشركاه ش.م.م	527	RR233866589LB
شركة الإزياء الدولية ش.م.م	548	RR233866592LB
شركة الفينيق لتوزيع الأفلام ش.م.م	902	RR233866663LB
الشركة اللبنانية لصناعة الاخشاب ش.م.ل - ليبانبوا -	927	RR233726516LB
شركة الترميم ش.م.م	995	RR233728273LB
شركة المشرق التجارية ش.م.ل	2509	RR233717704LB
برنس ماشينز اوف ليبانون ش.م.ل	3322	RR233700434LB
شركة راشكو ش.م.م -الرحباني للتجارة والصناعة والمقاولات ش.م.م	3830	RR233700329LB
بريدج توزر ش.م.م	3864	RR233700099LB
شركة ديانا كي شيبنغ كومباني ش.م.ل	6258	RR233716947LB
طبيلي غروب ش.م.ل	11424	RR233866782LB
ار. ان. جي. غروب ش.م.م R.N.J GROUP SARL	11657	RR233866884LB
شركة جاتاميد ش.م.م	11790	RR233866972LB
فارمازول ش.م.م	11800	RR233866986LB
شركة مودلين ش.م.م	11910	RR233867023LB
اجنبسيا	35407	RR233717307LB
روحانا افرام السقيم	35544	RR233717298LB
مؤسسة نايف فارس	45906	RR233867385LB
محطة شلبي للمحروقات	52166	RR233867425LB
صيدلية ريفي	52265	RR233867448LB
محطة يعقوب مسعد زعتر	52771	RR233867482LB
هيلتكس	53130	RR233867519LB
جاك ابليا ابو خالد	53397	RR233867536LB
اندبغو INDGO-قاسم عبد الحفيظ جوهر	56758	RR233867712LB
شركة السراي السياحية ش.م.م	57391	RR233867995LB
اليز اليس جوزف عيتاني	58542	RR233717531LB
علي احمد المولى-دالاس	58926	RR233868032LB
شركة اريف قرة مانيان وشركاه	59144	RR233868063LB
فواز لاذقاني للتجارة	59734	RR233868085LB
مؤسسة مخول للتجارة	59761	RR233868094LB
مكتب الحايك للهندسة والمقاولات	60109	RR233868134LB
محمود فيوط	60252	RR233868148LB
مؤسسة عبد ومحمد علي العطار	61376	RR233868205LB
محمود عبد القادر قبطان	61434	RR233868219LB
شركة اسار للهندسة والمقاولات	61620	RR233868222LB
جاك اوجين عوده	69735	RR233718041LB
شركة قباني وعماد وشركاهم	69872	RR233717457LB
شفيق مكارم وشركاه - استرا اوتيل	70080	RR233717443LB
الشركة المتحدة للمرافق السياحية ش.م.ل	72652	RR233718038LB
شركة تولدج فيو - لبنان ش.م.ل	94196	RR233724798LB
شركة البراق للتوزيع والطباعة والنشر	96394	RR233726856LB
شركة مطابع القماطي الحديثة بواسطة وكيل التفليسة المحامي ميشال اليا	97215	RR233723727LB
شركة صخرة الروشة ش.م.ل	98122	RR233717987LB
شركة ساجيم ش.م. فرع لشركة اجنبية	98877	RR232407554LB
ترانسيم ش.م.ل	99026	RR232407799LB
ادوار قبلان سريح	99440	RR232407842LB
انتراكوم بروداكشن ليمتد ش.م.م	100234	RR233717995LB
دبس العقارية	100937	RR233717960LB
الشركة العامة للهندسة و التجارة	101114	RR233717973LB
جهاد خالد عيتاني	107461	RR233717942LB
بطرس فيليب كميد	121704	RR233725285LB
المؤسسة العربية للدراسات والاتصال ش.م.م	130766	RR233717925LB
خليل مالك الخوري	149605	RR233717908LB
محمد مصطفى قدوح	150160	RR233717911LB
محطة عازار	156362	RR233702611LB
ربيع سعيد بويز - RECTILIGNE	164857	RR233725317LB
القرات للنشر والتوزيع	194469	RR233718130LB
شركة بوسكا ش.م.ل BUSCA SAL	195493	RR232408936LB
شركة مطابع ومفروشات الالمنيوم	201994	RR233717412LB
دي سي سوفت ش.م.ل	203397	RR232408777LB
شركة افريكار ش.م.م AFRICAR S.A.R.L	203592	RR233698381LB
شركة مجموعة اطلس ودار اطلس للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.	203603	RR232408794LB
شركة الصحن الذهبي ش م م	204007	RR233866460LB
شركة وب فورتشن كومباني ليمتد	205041	RR232409335LB
مانركس غروب كومباني	206838	RR232411657LB
دار الاداب للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م	207988	RR233718165LB
صناعات البشعلاني ش.م.م	209465	RR232411762LB
اجود سليم البيطار	223937	RR233718090LB
ميدتيل ش.م.ل	226476	RR232409066LB
امكا ام ش.م.ل بواسطة وكيل التفليسة المحامية سلوى المشنوب	227745	RR232409154LB
بيزان - 2 -	229509	RR233866456LB
تيفرلاند ش.م.م. بواسطة وكيل التفليسة المحامية مايا معوض	230960	RR232408406LB
صيدلية حليم (لصاحبها حليم ناظم المصري) بواسطة وكيل التفليسة المحامية كارن خن	231148	RR232408423LB
شركة اسيا للتجارة العامة ش.م.م	231258	RR232408437LB
شركة داي ش.م.م	231627	RR232408471LB
مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع لصاحبهامحي الدين الشامي	231662	RR233716862LB
سي اند سي غروب ش.م.م C&C GROUP SARL	231716	RR232408499LB
لا ميزون دو بواسون ش.م.م	231772	RR232408511LB
زنتا للسياحة والسفر ش.ل	235225	RR233728463LB
ملهى ليلي شانزليزيه دي باري	236863	RR233724585LB
روزا (سعد نديم حداد)	236908	RR232405095LB
سامي فؤاد كرم	237489	RR233717899LB
فؤاد بهجت شعبان مخلص بضائع مرخص	237553	RR233722823LB
شركة اتش اندكو ش.م.م	240527	RR233698378LB
احمد جميل الخطيب	242019	RR233700553LB
شركة تجارة انترناسيونال ش.م.م	244013	RR233715805LB
طيران صقر الخليج م.م.ح-فرع لشركة اجنبية	244660	RR233715819LB
بيتر جون كرفت	245225	RR233872142LB
SEWING MACHINE WORLD	245443	RR233872160LB
محمد انور الاتات	246797	RR233715748LB
محمد زهير عبد الله بغدادي	247480	RR233872187LB
سوائل ش.م.ل. بواسطة وكيل التفليسة المحامي الياس ابو ناضر	256649	RR233868307LB
مرعش للتجارة (مصطفى مرعش)	258160	RR233868430LB
روجورا لوكس ش م م	258433	RR233868443LB
شركة التخزين والتسويق	258450	RR233868457LB
شركة النيل للصناعة والتجارة	258520	RR233698449LB
جاد ابراهيم باسيل	259216	RR233868797LB
فود اند موود ش.م.ل FOOD & MOOD S.A.L	259354	RR233868810LB
سمير سيد حداد	259476	RR233700111LB
دي في دي بايس ش.م.م	259679	RR233700771LB
محطة الريجي	260092	RR233868885LB
سباكو انترناسيونال ش.م.م	260234	RR233868908LB
شركة كاترانس كاراج ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامي وليد غاوي	260540	RR233871836LB
مطعم وسناك DON EDWARDO STEAK HOUSE / حسن مغنية	260809	RR233871853LB
شرفان ترايدنغ كومباني ش.م.ل - شتراكو	260868	RR233871867LB
كومرسيال فيزيون Commercial Vision	267257	RR233699373LB
مؤسسة ابراهيم محمد رضوان	276111	RR233866425LB
شركة سوشي كو ش. م. م.	278973	RR233866439LB
مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع	289632	RR233700363LB
محمد سليم يوسف الرفاعي	290564	RR233700377LB
محمد عبود مرعب	293282	RR233698761LB
SHOEZAK & MORE	293941	RR233717580LB
الياس فرحات ابو فرحات	294776	RR232409503LB
رمزي فؤاد جورج	296155	RR233698355LB
رمزي فؤاد جورج	296155	RR233871884LB
اتحاد تاجكو ومكتب عاشور ش.م.م	296612	RR233717721LB
شركة بالز ش.م.م PALS S.A.R.L	297062	RR233717766LB
اش دي كا انترتيمنت ش.م.م	297414	RR233717810LB
فاشين ف ش.م.م	297764	RR233715646LB
فاشين ف ش.م.م	297764	RR233718205LB
International Truck Auto Parts Company S.A.R.L	297929	RR233718214LB
مؤسسة شعلان التجارية (مصطفى محمود شعلان)	298019	RR233718231LB
شركة الاستثمار العربية ش.م.م.	300973	RR233718316LB
شركة اورو مود ش.م.م EURO MODE S.L.T.D	302277	RR233718355LB
شركة ار اند اي سويت ش.م.م	303803	RR233718418LB
شركة التمدين العقارية ش.م.ك فرع لبنان	305018	RR233715875LB
احمد سليم محمد عدنان السعيد	306407	RR233698832LB
شركة دانا مانجمنت سيستمز - فرع شركة مساهمة مصرية في لبنان	307782	RR233867173LB
سلتيك ش.م.م	309112	RR233867235LB
شادي نظمي راشد	309851	RR233867261LB
فيا برازيل ش.م.ل	310102	RR233867275LB
شركة تامير اس ش.م.م	310741	RR233698815LB
فضل عبد الرحمن شمندر المعروف شاكر	311087	RR233715632LB
بيت العافية/جهاد شوكت شماعة	313732	RR233717148LB
مروان غسان ابي نادر	314219	RR233698829LB
شركة اللجين للتجارة العامة ش.م.م.	315553	RR233715615LB
محمد طارق سمير حداد	338834	RR233717165LB
رجا جان مبارك	397047	RR233698333LB
مركز دولفين للتجارة والتسويق/احمد عدنان منيمنة	428549	RR233698347LB
تو ذا بوينت ش.م.م.	445435	RR233715601LB
عريش ماركت (رولان يوسف عريش)	454784	RR233868942LB
حسن وعزمي وعامر وبسام وروعة دملج	455208	RR233868956LB
جني للتجارة العامة	462618	RR233868995LB
ورلد اوف موبايلز World of Mobiles ياسر الحاج وشريكه	475200	RR233717465LB
العالمية (بسام حسين حمود)	475971	RR233700403LB
شركة هارتكو ش.م.م HARTCO S.A.R.L	477544	RR233867805LB
كروم بحمدون ش.ل	503936	RR233717559LB
سميرة للتجارة والتوزيع ش.م.م	516699	RR232411039LB
الشركة الاوروبية المتوسطية للتمويل والاستثمار هولدنغ ش.ل	523868	RR232411294LB
الشركة الاوروبية المتوسطية للتمويل والاستثمار هولدنغ ش.ل	525868	RR233715898LB
شركة الاستثمار والتملك عبر البحار ش.ل (هولدنغ)	530763	RR232411317LB
الله شوقي ابراهيم	536499	RR233869041LB
ماهر عدنان عفاشة	541852	RR233869069LB
عباس جمال توفيق جابر	544491	RR233869090LB
جاك جورج سماحة	546386	RR233703546LB
هيثم توفيق جراب	546846	RR233717205LB
ديلارا ميوزك بروداكشن اند بيلشنغ ش.م.م	546981	RR232410886LB
محطة حسن	548013	RR232410926LB
محمد حسان وجيه صمادي	555092	RR232410824LB
مؤسسة حبيب التجارية	555470	RR232410838LB
فود نتورك ش.ل	605226	RR233870606LB
مكتبة سعيد -محمد سعيد احمد منيمنة	607872	RR233700045LB
اروس ش.ل	609553	RR233870637LB
شهوان التجارية	619665	RR233870742LB
الشركة المدنية مديم (شركة مدنية)	621288	RR233870760LB
السعودية للاستثمار العام ش.م.م	621904	RR233870773LB
حسان حسن واحمد صلاح الدين وشركاه	625355	RR233870844LB
ديبغو ش.م.م	626649	RR233715938LB
دبيغو ش.م.م	628080	RR233715941LB
مصطفى زهار الجمل	628929	RR233698143LB
شركة كولكشن كار ش.م.م لتاجير السيارات	634360	RR233870107LB
شركة محمد فيصل خير الدين بك وشريكه عبد الرزاق بك الحسن	634361	RR233872403LB
شركة ايلي القوبا واولاده التجارية	642612	RR233870393LB

التكليف 230

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
ذكرى ثالث
وتقبّل عزاء بمناسبة مرور ثلاثة أيام على وفاة الفقيدة
الغالية الفاضلة الحاجّة:
ستيّة علي ابراهيم الحاج
أمّ محسن
حرم المرحوم الشاعر والسّفير السيّد عبد المطلب السيّد محسن الأمين
ولدُها: الأستاذ السيّد محسنُ زوجتُه: كاروليّ حلّال
بناتها: سوزانُ وأمّ البنين
صهراها: السيّد مهديّ الأمين مُفتي قضاء بنت جُبَيل، والدكتورُ صافي الأمين.
يُقامُ مجلس عزاءٍ حسينيّ عن روحها الطاهرة، الثالثة عصرَ اليوم الإثنين في حسينيّة السيّدة زينب، عليها السلام، في شقراء.
وتتقبّلُ العائلةُ التعازي يومَ غد الثلاثاء في مُجمّع أهل البيت (ع)، الجناح، خلف سينما سين من الساعة الثالثة لغاية الساعة السادسة.
للفقيدة الغالية ولأمواتكم الرحمةُ، ولكم الأجرُ.
الفاتحة

◄ إعلانات رسمية ►

على الغلاف

إيران تنتظر ردّاً أميركياً على مطالبها

مفاوضات الدوحة تسابق ساعة الحرب

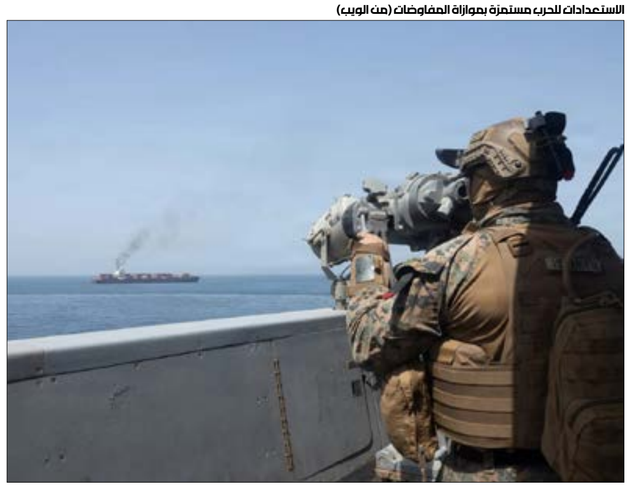
طهران - **محمد خواجوئي**

تتواصل المباحثات الإيرانية مع الوسيط القطري في الدوحة، وسط تعتيم إعلامي وحالة من الترقّب والحذر. وإذا كانت الأنباء الواردة من هناك توحي بأن المباحثات تسير قدماً، فإن تجربة التقلّبات في جولات التفاوض السابقة بين طهران وإشنطن، أثبتت أنه «لا اتفاق على شيء، حتى يُتفق على كلّ شيء». بدأ الأسبوع المنصرم الأكثر زخماً على الصعيد الدبلوماسي مُقارنة بالأسابيع التي خلت؛ إذ شهدت قنوات الاتصال والوساطة في خلاله نشاطاً غير مسبوق، بدءاً من طرح المبادرة القطرية، مروراً بزيارة كبار المسؤولين الأمنيين لـ«حلف مكة» إلى طهران، ووصولاً إلى الرسالة الخطّية لنائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، إلى أمين المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، محسن رضائي. غير أن هذا النشاط قد لا يعكس انفراجاً قريباً، بقدر ما يؤشّر على تعاظم خطر مواجهة عسكرية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة ثانية، تنصبّ المساعي الاستثنائية الجارية الآن على درء شبحها.

وشكّلت زيارة رئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إلى طهران، الجمعة، والتي امتدّت لنحو اثنتي عشرة ساعة؛ من المباحثات المُكثّفة مع المسؤولين الإيرانيين، بالتزامن مع التواصل المباشر مع الجانب الأميركي، المحطّة الأبرز في إطار تلك المساعي. ومن بَعدها، سُجّل، أول من أمس، توجّه وفد إيراني إلى الدوحة، حيث خاض نائب وزير الخارجية الإيراني، خلال اليومَين الماضيين، مباحثات مُضنية مع الطرف القطري، بينما ظلّ الأخير على اتصال دائم بالولايات المتحدة. وتهدف المبادرة القطرية، التي تشكّل الإطار التفاوضي الأساسي حالياً، إلى إيجاد قاسم مشترك يلبّي هواجس الطرفَين الإيراني والأميركي، عنوانه «تنفيذ الالتزامات المتبادلة، خطوة بخطوة، ضمن إطار زمني لا يتجاوز خمسة أيام». غير أن «وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية» أفادت، أمس، بأنه رغم استمرار الحوار، إلا أن «الخلافات الجوهرية حول أولوية تنفيذ الالتزامات وتوقيت المفاوضات النووية» ما زالت تشكّل «العقبة الكأداء والأساسية» أمام ولادة أيّ اتفاق إيراني - أميركي.

وتَصرّ طهران على وجوب أن تتبنّى واشنطن «الشروط السبعة» الإيرانية المُستندة إلى تفاهمات «إسلام آباد»، وفي مقدّمتها «وقف الحرب على جميع الجبهات»، و«رفع الحصار البحري»، و«إلغاء العقوبات النفطية»، و«الإفراج عن الأصول المُجمّدة»، أفادت، أمس، بأنه رغم استمرار الحوار، إلا أن «الخلافات الجوهرية حول أولوية تنفيذ الالتزامات وتوقيت المفاوضات النووية» ما زالت تشكّل «العقبة الكأداء والأساسية» أمام ولادة أيّ اتفاق إيراني - أميركي.

وتَصرّ طهران على وجوب أن تتبنّى واشنطن «الشروط السبعة» الإيرانية المُستندة إلى تفاهمات «إسلام آباد»، وفي مقدّمتها «وقف الحرب على جميع الجبهات»، و«رفع الحصار البحري»، و«إلغاء العقوبات النفطية»، و«الإفراج عن الأصول المُجمّدة»، أفادت، أمس، بأنه رغم استمرار الحوار، إلا أن «الخلافات الجوهرية حول أولوية تنفيذ الالتزامات وتوقيت المفاوضات النووية» ما زالت تشكّل «العقبة الكأداء



الاستعدادات للحرب مستمرة بموازاة المفاوضات (من الويب)

والأساسية» أمام ولادة أيّ اتفاق إيراني - أميركي.

وتَصرّ طهران على وجوب أن تتبنّى واشنطن «الشروط السبعة» الإيرانية المُستندة إلى تفاهمات «إسلام آباد»، وفي مقدّمتها «وقف الحرب على جميع الجبهات»، و«رفع الحصار البحري»، و«إلغاء العقوبات النفطية»، و«الإفراج عن الأصول المُجمّدة»، أفادت، أمس، بأنه رغم استمرار الحوار، إلا أن «الخلافات الجوهرية حول أولوية تنفيذ الالتزامات وتوقيت المفاوضات النووية» ما زالت تشكّل «العقبة الكأداء والأساسية» أمام ولادة أيّ اتفاق إيراني - أميركي.

وتَصرّ طهران على وجوب أن تتبنّى واشنطن «الشروط السبعة» الإيرانية المُستندة إلى تفاهمات «إسلام آباد»، وفي مقدّمتها «وقف الحرب على جميع الجبهات»، و«رفع الحصار البحري»، و«إلغاء العقوبات النفطية»، و«الإفراج عن الأصول المُجمّدة»، أفادت، أمس، بأنه رغم استمرار الحوار، إلا أن «الخلافات الجوهرية حول أولوية تنفيذ الالتزامات وتوقيت المفاوضات النووية» ما زالت تشكّل «العقبة الكأداء

الاستعدادات للحرب مستمرة بموازاة المفاوضات (من الويب)

الحدث

الأحزاب الإسرائيلية والضفة: إجماع على إدامة الاحتلال

رام الله - **أحمد العبد**

تحوّلت شوارع الضفة الغربية المحتلة، من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً، إلى ساحة مفتوحة للدعاية الدموية خلال الانتخابات الإسرائيلية، وذلك في سياق محموم على استقطاب أصوات مئات الآلاف من المستوطنين الذين باتوا رقماً وازناً في صناديق الاقتراع. وجاء شعار «إمّا فلسطين أو يمين»، الذي رفعه اليمين الإسرائيلي في هذا الاستحقاق، ليعبّر بوضوح عن رؤيته

> **يلتقي الجميع عند رفض أيّ سيادة فلسطينية**

حيال القضية الفلسطينية، وتحديداً مستقبل الضفة الغربية، القائمة على جعل إقامة دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً، ومواصلة قضم أراضي الضفة وعزلها عن القدس الشرقية، وإطلاق العنان للمشروع الاستيطاني بلا أيّ قيود. ويستند اليمين الإسرائيلي في هذه الرؤية إلى غطاء ديني توراتي يَعُدّ الضفة جزءاً لا يتجزّأ مما يسمّيه «أرض إسرائيل الكاملة»، ويرى في ضمّها وحسم الصراع عليها «واجباً»، وكان ترجم هذا التوجّه صراحةً في الاتفاق الائتلافي الذي قامت عليه حكومة بنيامين نتنياهو المنتهية ولايتها؛ إذ نصّ على أن «للشعب اليهودي حقاً حصرياً لا جدال فيه في أنحاء أرض إسرائيل كافة». كما ألزم الاتفاقُ الحكومة بتطوير الاستيطان في كل ما تسمّيه «أرض إسرائيل»، وإحكام القبضة على القدس عبر تعزيز الوجود اليهودي فيها، وتعزيز دعم الهجرة الاستيطانية وعملية استيعاب مستوطنين جدد، فضلاً عن إيلاء «التراث اليهودي» اهتماماً أكبر، في إشارة ضمنية إلى الضفة.

ولم يتاخر اليمين الإسرائيلي في ترجمة رؤيته تلك على الأرض، وتحديداً عبر سنّ حزمة من القوانين التي تعزّز الاستيطان في الضفة وتدفع نحو تقنين «السيادة» الإسرائيلية عليها. فمع بداية ولاية «الكنيست» السابق، قدّم 31 مشروع قانون في هذا الاتجاه، في وقت تصاعدت فيه وتيرة مصادرة الأراضي الفلسطينية لمصلحة بناء المستوطنات أو القواعد العسكرية، لتبلغ مساحة المناطق المُصادَرة آلاف الدونمات، ولا سيّما في منطقة الأغوار وشمال الضفة الغربية. وترافق ذلك مع موافقة الحكومة على بناء 41,709 وحدات استيطانية خلال السنتين والنصف الماضية، بزيادة نسبتها 40%، وهو رقم يفوق ما أُقرّ خلال السنوات الستّ التي سبقت تشكيلها. وفي خلال المعركة الانتخابية الأخيرة، صوّب قادة اليمين المتطرّف دعايتهم نحو مستوطني الضفة، مغذّين مخاوف هؤلاء من وصول معسكر غادي آيزنكوت إلى الحكم، وملوّحين بأن ذلك قد يعني إخلاءهم من هناك وإعادتهم إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

في المقابل، فإن الرؤية الاستراتيجية لأحزاب المعارضة لا تختلف، في جوهرها، عن رؤية اليمين، ولا سيما في ما يتعلّق برفض السماح بإقامة دولة فلسطينية، أو الدخول في مسارات سياسية يمكن أن تفضي إلى تسوية قابلة للتنفيذ. وعلى الرغم من أن حزب «الديمقراطيون» بقيادة يائير غولان، المحسوب على «اليسار الإسرائيلي»، يرفع شعار «الانفصال عن الفلسطينيين»، ويعارض ضمّ الضفة، ويدعو إلى وقف المسار الذي يكرّس السيطرة الدائمة عليها، فإن «حلّ الدولتين» لم يعد يتصدّر برنامجه كما كان حال هذا التيار سابقاً. ويطالب الحزب بوقف التوسّع الاستيطاني الذي يقوّض إمكانية قيام كيان فلسطيني قابل للحياة، ويتعهّد بتنسيق أمني مع السلطة الفلسطينية، بالتوازي مع «إصلاح» الأخيرة مؤسسيّاً وسياسيّاً، لكنه يتمسّك في المقابل بحرية العمل العسكري الإسرائيلي «عند الضرورة»، وبضمانات تمنع نشوء «تهديدات جديدة».

أمّا حزب «يشار» الذي يقوده غادي آيزنكوت، فمقاربته تبدو أمنية واستراتيجية بالدرجة الأولى؛ فهو لا يؤيّد «حلّ الدولتين» ولا يقدّم تصوّراً سياسياً مُفصّلاً لإنهاء الصراع، بل يشدّد أولاً على تجنّب أي خيار قد يعرّض أمن إسرائيل للخطر، مع الحذر الدائم من ضمّ ملايين الفلسطينيين وما يستتبعه ذلك من تداعيات ديموغرافية وسياسية. في المقابل، يتبنّى حزب «معاً» بقيادة نفتالي بينت توجّهاً يمينياً صهيونياً صريحاً، بالتوازي مع «إصلاح» الأخيرة مؤسسيّاً وسياسيّاً، لكنه يتمسّك في المقابل بحرية العمل العسكري الإسرائيلي «عند الضرورة»، وبضمانات تمنع نشوء «تهديدات جديدة».

أمّا حزب «يشار» الذي يقوده غادي آيزنكوت، فمقاربته تبدو أمنية واستراتيجية بالدرجة الأولى؛ فهو لا يؤيّد «حلّ الدولتين» ولا يقدّم تصوّراً سياسياً مُفصّلاً لإنهاء الصراع، بل يشدّد أولاً على تجنّب أي خيار قد يعرّض أمن إسرائيل للخطر، مع الحذر الدائم من ضمّ ملايين الفلسطينيين وما يستتبعه ذلك من تداعيات ديموغرافية وسياسية. في المقابل، يتبنّى حزب «معاً» بقيادة نفتالي بينت توجّهاً يمينياً صهيونياً صريحاً، بالتوازي مع «إصلاح» الأخيرة مؤسسيّاً وسياسيّاً، لكنه يتمسّك في المقابل بحرية العمل العسكري الإسرائيلي «عند الضرورة»، وبضمانات تمنع نشوء «تهديدات جديدة».



مبانٍ استيطانية قيد الإنشاء في مستوطنة معاليه ادوميم بالضفة الغربية (أرشيف)

نتنياهو يفضّل انتخابات جديدة على حكومة لا يرأسها

لم تُفضِ نتائج الانتخابات الإسرائيلية إلى حسم هوية الحكومة المقبلة؛ إذ ليست ثمّة أكثرية جاهزة لتشكيل ائتلاف حكومي، فيما تستمرّ الخلافات بين الأحزاب بشأن الصيغة الممكنة للحكومة الجديدة. وبحسب «القناة 14» الإسرائيلية، فإن زعيم «الليكود»، بنيامين نتنياهو، الذي حصد وحلفاءه 53 مقعداً، قرّر، في هذه المرحلة، التخلّي عن محاولات تشكيل ائتلاف حكومي، مفضّلاً الذهاب إلى انتخابات جديدة، خصوصاً بعدما توصّل إلى قناعة بأن زعيم «يشار»، غادي آيزنكوت (الذي بلغ عدد مقاعد معسكره 48)، لن يقبل الانضمام إلى «حكومة وحدة» برئاسته. وأشارت القناة، في تقرير لمائي توخفيلد، إلى أن «نتنياهو يفضّل العودة إلى صناديق الاقتراع على القبول بحكومة لا يتولّى رئاستها»، في وقت لا يُستبعد فيه إمكان تشكيل ائتلاف بديل، وذلك إذا ما توصّلت أحزاب معسكر آيزنكوت إلى تفاهم مع الكتلة العربية. وفي هذه الحالة، يعوّل «الليكود»، وفق التقرير نفسه، على تقديم التشكيلة المُحتملة باعتبارها تفتقر إلى الشرعية.

مع ذلك، لا يزال خيار «حكومة الوحدة» مطروحاً، وإن كانت فرص التوصّل إليه تتراجع في ظلّ الخلاف على رئاستها. إذ يرفض آيزنكوت الانضمام إلى ائتلاف يرأسه نتنياهو، مشدّداً على أن أيّ شراكة حكومية يجب أن تستند إلى أربعة مبادئ تشمل «الالتزام بوثيقة الاستقلال، وفرض الخدمة العسكرية أو الوطنية أو المدنية، واعتبار حركة حماس تنظيماً إرهابياً، والعمل على تدمير قدراتها في قطاع غزة». وفي المقابل، تسود مخاوف لدى بعض أطراف «معسكر التغيير» من احتمال أن يتجاوز آيزنكوت مواقف شركائه، ويتوصّل منفرداً إلى اتفاق مع نتنياهو، في حين أشار تقرير «القناة 14» إلى أن الأخير «يعوّل على رفض زعيم يشار حكومة الوحدة لتبرير الدعوة إلى انتخابات جديدة».

أمّا في معسكر «التغيير»، فلم تتبلور بعد صيغة مُتّفَق عليها لتشكيل الحكومة، وذلك على الرغم من استعداد الأحزاب العربية للتوصية بآيزنكوت أمام الرئيس الإسرائيلي. إسحاق هرتسوغ. وإذ أعلنت «القائمة المشتركة» أنها لا تعتزم المشاركة في حكومة آيزنكوت، أبدى أحد أبرز وجوهها، أحمد الطيبي، الاستعداد لدعم استبدال رئيس «الكنيست»، بالتعاون مع المعارضة. كذلك، يواجه زعيم «يشار» معارضة أفيغدور ليبرمان لتشكيل حكومة تعتمد على الأحزاب العربية، في حين أفادت تقارير بأن حزب «يهودت هتوراه» يدرس إمكان «دعم آيزنكوت من الخارج، مقابل شروط تتعلّق بالموازنات والتشريعات الخاصة بالجمهور الحريدي». غير أن قانون التجنيد لا يزال يشكّل عقبة أمام التوصّل إلى تفاهم مع الحزب، في ظلّ استمرار الخلافات بشأن إلزام «الحريديم» بالخدمة العسكرية.

وهكذا، يبقى تشكيل الحكومة مرهوناً بنتائج المشاورات بين الأحزاب، وكذلك بالتوصيات التي ستُقدَّم إلى هرتسوغ.

(الأخبار)

مقالة

وعد «بلفور» وخطيئة الحبر الأولى
كيف تحوّل أصحاب الأرض إلى «غرباء»

محمد حسن سويدان

خريف عام 1917، وفي ذروة الحرب العالمية الأولى، كانت أروقة حكم قوى الاستعمار في بريطانيا وفرنسا نشطة في إعادة رسم خرائط دول غرب آسيا. في لندن، حركة مكثّفة ومُسوّدات وثائق انتهت إلى واحدة ظلّت سرية، وعُرفت لاحقاً بـ«تصريح بلفور». وأرسلت نسخة استشارية إلى الحاخام الأكبر في بريطانيا، جوزيف هرتز، لأخذ رأيه. توقف هرتز عند البند المُخصّص لضمان الحقوق المدنية والدينية لـ«الطوائف غير اليهودية»، وضمّن ردّه وصية مُقتبسة من سفر اللاويين تنص: «إذا نزل عندك غريب في أرضكم فلا تظلموه».

أصحاب الدار ضيوف بحكم النص

حمل هذا الاستشهاد مُفارقة سياسية ولغوية واضحة؛ فالنص التوراتي كُتب في الأصل ليخاطب صاحب الأرض بضرورة ألّا يظلم الغريب المُقيم عنده. غير أن إسقاطه على الواقع الفلسطيني عكس الأدوار تماماً، إذ نقل سكان البلاد الأصليين إلى موقع «الغرباء» المقيمين» المشمولين بالحماية، بينما منح الطرف القادم موقع صاحب السيادة والقرار. عكست هذه الملاحظة جوهر المعادلة التي تأسّس عليها المشروع الاستعماري البريطاني، حيث يتم تحويل أصحاب الأرض إلى مجرد متلقّين لضمانات معيشية ويومية، في مقابل منح الحركة الصهيونية الحق في تقرير المستقبل السياسي.

التفاوض على النص بدأ عندما وجّه أمين مجلس الحرب، موريس هانكي، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 1917، مُسوّدة الإعلان إلى شخصيات يهودية بريطانية بارزة لطلب رأيها. وتؤكد مذكّرته الرسمية أن دائرة الاستشارة شملت مؤيدين ومعارضين للصهيونية؛ إذ تلقّى تسعة ردود، فضلاً عن مذكّرات منفصلة للوزير إدوين مونتاغو. ولم تنطلق الاعتراضات من موقف واحد؛ فالنائب فيليب ماغنوس، على سبيل المثال، عبّر عن خشيته من أن يؤدي تعريف اليهود كقومية سياسية إلى التشكيك في مواطنتهم البريطانية، واقترح حصر الهدف في إنشاء «مركز للثقافة اليهودية» بدلاً من «وطن قومي»، محذّراً من أن النص المطروح يمهّد لنقل الحكم، ومشدّداً على وجوب أخذ رأي سكان فلسطين في طبيعة الإدارة التي ستتولى شؤون بلادهم. ورغم استماع الحكومة البريطانية للانقسام الداخلي بين الشخصيات اليهودية، ظل أصحاب الأرض العرب مُستبعدين تماماً من أي تشاور.

قواميس استعمارية صاغت المصير

في الكواليس، كان اختيار الكلمات في المُسوّدات تفاوضاً سياسياً مباشراً على مفاهيم تؤسّس لواقع جديد؛ إذ طالب حاييم وايزمان وناحوم سوكولوف باستبدال مصطلح «الإشناء» بـ«إعادة الإنشاء»، و«العرق اليهودي» بـ«الشعب اليهودي»، مبرّرين ذلك بأن «إعادة الإنشاء» تُرسّخ الرواية التاريخية للحق المستعاد، ما يعفي المشروع من اشتراط موافقة السكان القائمين. وبينما استقر النص النهائي على كلمة «الإنشاء»، ثُبّتت عبارة «الشعب اليهودي» لمنح المجموع تعريفاً قومياً يؤسس للمطالبة بوطن، في مقابل حجب أي توصيف قومي عن الأغلبية العربية.

حضرت مسألة الهيمنة الفعلية بقوة في الكواليس قبل صدور الوعد بأشهر. ففي تموز/يوليو 1917، دعا الناشط الصهيوني هاري ساكر إلى بسط السيطرة المباشرة على مفاصل الدولة في فلسطين لقطع الطريق أمام أي إدارة عربية لها، مقترحاً قصر حقوق العرب على استقلال ذاتي ثقافي. وقد أكّدت هذه الرؤية حدود الهامش المسموح به لأهل البلاد: فإدارة الشأن الثقافي تُبقي السكان خاضعين لسلطة تمتلك قرارات التشريع والأرض والهجرة، وهي الأدوات التي تحدد عملياً شروط بقائهم.

في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 1917، حُسمت الصيغة بإرسال وزير الخارجية آرثر بلفور خطابه إلى اللورد ليونيل روتشيلد لنقله إلى الاتحاد الصهيوني. لم يتضمن النص تفويضاً صريحاً بالدولة أو السيادة المباشرة، لكنه منح الحركة الصهيونية مظلة اعتراف دولي بتبني إقامة «وطن قومي للشعب اليهودي»، مقابل تعهد فرعي بحماية الحقوق المدنية والدينية لـ«الطوائف غير اليهودية». كما رسّخت الوثيقة تمييزاً سياسياً مجحفاً؛ إذ تم الاعتراف بالهود كشعب صاحب حق قومي، بينما جُرّد أصحاب الأرض الفلسطينيين من صفتهم كشعب صاحب حق في تقرير المصير، وعُرّفوا سلباً بما ليسوا عليه وبوصفهم أقليات دينية تعيش على هامش ترتيبات وُضعت دون علمهم أو موافقتهم.

تطابق هذا النهج مع نص الوعد نفسه؛ إذ حرصت الصياغة على حماية «الحقوق والوضع السياسي» لليهود في بلدانهم الأصلية، بينما أُسقطت الصفة السياسية بالكامل عن العرب في فلسطين واقتصرت الإشارة إليهم على حقوقهم «المدنية والدينية». وجاءت مذكّرة آرثر بلفور إلى اللورد كرزون في آب/أغسطس 1919 لتضع هذا الإقصاء في إطاره المباشر، حين أكّد أن بريطانيا «لا تعتزم حتى القيام بإجراء، شكلي لاستشارة رغبات سكان البلاد الحاليين»، معتبراً أن التزام القوى الكبرى بالمشروع الصهيوني يتقدم على رغبات نحو سبعمئة ألف عربي يقيمون على أرضهم، وهو ما أثبت أن تجاهل إرادة السكان كان توجهاً استعمارياً ثابتاً حكم تسويات المنطقة.

تشريع الاقتلاع تحت راية الانتداب

تحوّل التعهد البريطاني إلى واقع تنفيذي ملزم حين أُدرج نصه في صك الانتداب الذي صادقت عليه عصبة الأمم في 24 تموز/يوليو 1922، ما جعل إنشاء «الوطن القومي» جزءاً من التزامات الإدارة الانتدابية القانونية. رسخ صك الانتداب هذا التوجه عبر آليات مؤسسية؛ فنصت مادته الرابعة على إنشاء «وكالة يهودية» يعترف بها القانون كهيئة عامة تشارك إدارة الانتداب في تخطيط السياسات وتطوير البلاد وخدمة المصالح الاستيطانية، وأُسندت هذه المهمة رسمياً إلى المنظمة الصهيونية. وفي المقابل، فرضت المادة السادسة على إدارة الانتداب تيسير الهجرة وتشجيع الاستيطان على أراضي البلاد، بما فيها أراضي الدولة، مكتفية باشتراط شكلي ينص على عدم الإضرار بحقوق الفئات الأخرى. وبذلك حظي المشروع الصهيوني بتمثيل مؤسسي وشراكة تنفيذية، بينما حُرم المجتمع العربي من أي هيئة رسمية موازية تمثل حقوقه القومية أو تمنحه صوتاً في تقرير مصير أرضه.

من الورق إلى الأرض... نكبة 1948

انعكست هذه الترتيبات على أرض الواقع في نكبة عام 1948، حين أخذ تجريد الفلسطينيين من حقوقهم شكلاً مادياً مباشراً عبر التهجير القسري الجماعي من قراهم ومدنهم، وهو ما وثّقته وكالة «الأونروا» التي بدأت مهامها عام 1950 برعاية نحو 750 ألف لاجئ فلسطيني فقدوا ممتلكاتهم ومصادر رزقهم. وفي العام ذاته (1950)، أقرّت إسرائيل «قانون أملاك الغائبين» ليوفر غطاء تشريعياً لمصادرة ممتلكات المهجرين ونقلها إلى عهدة «القيّم على أملاك الغائبين». طُبّق القانون بتعريف واسع شمل اللاجئين الذين طُردوا إلى الخارج والمواطنين الذين هُجّروا داخلياً وظلوا داخل حدود الدولة، ما خلق فئة «الحاضرين الغائبين»؛ أفراد يقيمون في وطنهم لكنهم مُجرّدون قانونياً من أملاكهم. وامتدت المصادرة لتشمل أملاك الأوقاف الإسلامية، مستهدفة البنية الاقتصادية للمؤسسات الدينية والخيرية. أثبتت هذه الوقائع ترابط الحقوق وتكاملها؛ فالجهة التي حازت الهيمنة السياسية وسلطة التشريع هي التي حددت مفهوم «الغائب»، وقررت مصير الأراضي والمقدسات، بينما أثبت غياب التمثيل السياسي عجز الوعود النظرية عن توفير أي حماية حقيقية.

قوننة التفوق ومحو الآخر

يمتد أثر حصر الحقوق القومية إلى المنظومة القانونية الإسرائيلية المعاصرة؛ ففي 19 تموز/يوليو 2018، أقرّ الكنيست «قانون أساس: إسرائيل، الدولة القومية للشعب اليهودي»، ليمنحه مكانة دستورية تحصر حق تقرير المصير داخل الدولة باليهود وحدهم، وتُعرّف الاستيطان وتطويره كقيمة قومية ترعاها مؤسسات الدولة. وعلى مستوى منع إقامة أي كيان سيادي فلسطيني، صوّت الكنيست في 18 تموز/يوليو 2024 بأغلبية 68 صوتاً مقابل 9 ضد إقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن. وتطابق هذا الموقف التشريعي مع تصريحات أدلى بها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في باريس في 19 آذار/مارس 2023 حين أنكر صراحة وجود الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن نفي الهوية القومية استمر كأداة لمصادرة الحقوق السياسية.

أمّا على مستوى الضمانات المدنية والدينية، فتظهر السجلّات الميدانية تراجع فاعليتها بالكامل؛ إذ وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (ocha) في تقرير صادر بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2026 تهجير نحو 1,790 فلسطينياً منذ مطلع ذلك العام بسبب هدم المنازل بحجة عدم الترخيص، من بينهم 668 شخصاً في القدس الشرقية وحدها، إلى جانب رصد اعتداءات لمستوطنين طاولت 14 مسجداً في الضفة الغربية منذ بداية العام، كان أحدثها إحراق مسجد في قرية مخماس منتصف الشهر ذاته.

تؤكد هذه السيرة التاريخية والتشريعية أن ممارسات التهجير وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم لم تكن وليدة ظروف أمنية أو نزاعات متأخرة، بل كانت نتاجاً حتمياً للهدف الذي تأسّس عليه وعد بلفور منذ يومه الأول. لقد كُرّس المشروع برمّته لإقصاء العرب من أراضيهم، وتجريدهم من أي صفة قومية تتيح لهم بناء دولة مستقلة، وتحويل الأغلبية السكانية إلى جماعات خاضعة للإدارة دون أي وزن سياسي.

لم تكن نكبة فلسطين، من برقيات الخريف البريطاني في عام 1917 وحتى هدير الجرافات اليوم، مجرد انحراف عن مسار «الوعد»، بل كانت تطبيقه الحرفي. لقد أثبت قرن من الصراع حقيقة بديهية، إسقاط الحقوق السياسية عن أي شعب يُسقط تلقائياً حقه في الأمان والوجود؛ فمن يُجرّد من سيادته على أرضه، يغدو بقاؤه رهن تشريعات يُفصّلها الغازي وقوة تفرضها فوهة البندقية. من هنا، يُصبح «تصريح بلفور» عبارة عن هندسة إحلالية محكمة رأت في أصحاب الأرض فائضاً بشرياً تجب إزاحته، لتظل صياغاته الأولى المرآة الأصدق لكل نكبة تلتها.

بين نتنياهو وآيزنكوت: لا تغيير ينتظر الفلسطينيين

يحيى دبوق

ما الذي سيتغيّر في ما يخصّ الفلسطينيين في حال نجح غادي آيزنكوت فعلاً في تشكيل حكومة، وإطاحة بنيامين نتنياهو ومعسكره من الحكم؟ الإجابة أقلّ تفاؤلاً ممّا قد يفترضه البعض؛ فالاختلاف بين الرجلين، على أهميته في عدد من الملفات، لا يطاول مستقبل الفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم؛ إذ يرفض كلاهما إقامة دولة فلسطينية - وفق ما كان نصّ عليه اتفاق «أوسلو» -، متمسّكَيْن بالسيطرة الأمنية الإسرائيلية على فلسطين التاريخية. وهذا ما أكده آيزنكوت نفسه في آب الماضي، حين قال إنه لا توجد دولة فلسطينية ولن تقوم في ظلّ حكومة يشكّلها، واصفاً الاعتقاد بإمكانية تحقيق «حلّ الدولتين» بأنه ضرب من الوهم. مع ذلك، فإن وضع نتنياهو وآيزنكوت في الخانة نفسها من دون تمييز بين مواقفهما وسياساتهما، يتجاهل فروقاً قد تنعكس على الحياة اليومية للفلسطينيين، وخصوصاً لجهة التعامل مع الاستيطان المُتنامي واعتداءات المستوطنين، ومع السلطة الفلسطينية، وأيضاً لناحية إدارة الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي مجالات قد تشهد تغيّرات في ظلّ حكومة يقودها آيزنكوت، من دون أن يشمل هذا التغيّر الموقف من حقوق الفلسطينيين الوطنية والإنسانية.

كان نتنياهو بنى سياساته، في السنوات الأخيرة، على تحالف مع اليمين القومي والديني المتطرف، الأمر الذي ظهرت انعكاساته في مختلف الاتجاهات، بما فيها التصعيد غير المسبوق في وتيرة الاستيطان في الضفة، واتخاذ خطوات ملموسة نحو الضمّ - وإن لم يُعلَن رسمياً بعد -، فضلاً عن إضعاف السلطة الفلسطينية وتقويض دورها. وعليه، لم تقتصر سياسة هذا الائتلاف على ترسيخ الاحتلال وإدارته، بل عمّقته وأعادت تشكيل الواقع السياسي والجغرافي، على نحو يجعل قيام دولة فلسطينية أمراً شبه مستحيل، أيّاً تكن الحكومات المقبلة. لا يعني ذلك، في المقابل، أن آيزنكوت يتبنّى إنهاء الاستيطان أو الانسحاب من الضفة. فهو لا يعارض الاستيطان من حيث المبدأ، بل يريد إخضاعه لخطط سياسية تحدّ من تداعياته السلبية. كما أنه يتمسّك بالسيطرة الأمنية على الضفة، مع دعوته إلى الحفاظ على وجود السلطة الفلسطينية باعتبارها جهة تتولّى جانباً من الشؤون الحياتية والإدارية للفلسطينيين، وتخفّف عن إسرائيل أعباء الاحتلال.

أمّا في ما يتعلّق بقطاع غزة، فإن هامش الاختلاف بين الرجلين يبدو أضيق. فبعد ثلاث سنوات من الحرب والتدمير والتهجير، لا يطرح آيزنكوت تصوّراً يقوم على إنهاء السيطرة الإسرائيلية على القطاع أو الانسحاب منه بما يتيح للفلسطينيين إدارة شؤونهم. وهو، كما نتنياهو، يضع ذريعة إنهاء حكم حركة «حماس» ونزع سلاحها شرطاً مُسبقاً لأيّ انسحاب. كما أنه تعهّد بإنجاز هذه المهمة خلال 18 شهراً من تولّيه رئاسة الحكومة، سواء عبر ترتيبات سياسية وديبلوماسية مُتّفَق عليها، أو باستخدام القوة العسكرية إن تعذّر ذلك، الأمر الذي يعني أنه يرى أن أهداف الحرب لم تُنجَز بعد، وأن عليه استكمال القتال حتى تحقيقها. وهكذا، فإن المسألة، في تصوّر آيزنكوت، تتمحور حول إعادة تشكيل السلطة الحاكمة في القطاع وفق الشروط الأمنية الإسرائيلية، مع ما يقتضيه هذا الأمر من وسائل وجدول زمني وتعامل مع شركاء دوليين.

في النتيجة، قد يصبح الاحتلال، في عهد آيزنكوت، أقلّ فوضوية وأكثر انضباطاً في أدواته، لكنّ شيئاً لن يتغيّر في طبيعته.



لا يختلف إيزنكوت عن نتنياهو في رفض إقامة دولة فلسطينية (أ ف ب)

> **تبذل القيادة الإسرائيلية لا يُعدّ مؤشرا إلى تحوّل في الموقف من حق الفلسطينيين**

تقرير

سؤالا الجدوى والكلفة
سوريا تريد مقعداً في «حلف مكة»

يمثّل طرح دمشق الانضمام إلى «اتفاقية مكة» التي تجمع السعودية وتركيا وباكستان، واعتبارها أمن الخليج جزءاً من أمنها منعطفاً في سياسة السلطات الانتقالية التي قدّمت نفسها طوال الفترة الماضية باعتبارها غير معنيّة بالانخراط في صراعات المنطقة

عامر علي

في تأكيد جديد لتموضعها حيال عدد من الملفات الشائكة في المنطقة، وعلى رأسها ملف الخليج، أعلنت السلطات الانتقالية في سوريا، على لسان وزير خارجيتها أسعد الشيباني، أنها ترى في «أمن الخليج» ضماناً لأمنها، كاشفةً عن تقييم يجري حالياً لإمكانية الانضمام إلى «حلف مكة»، الذي تشكّل من تحالف سعودي - تركي - باكستاني. وجاءت تصريحات الشيباني خلال مشاركته في جلسة حملت عنوان «مرتكزات الأمن الإقليمي»، ضمن الدورة الثانية والعشرين من «حوار المنامة» في العاصمة البحرينية، وسبقتها مساعٍ سعودية للاستعانة بقوات سورية في الحرب اليمنية، فضلاً عن ارتفاع حدّة التصعيد في المنطقة على خلفية الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران.

وفي كلمته تلك، قال الشيباني إن سوريا «غادرت خندق الصراعات» لتأخذ مكانها على طاولة «صناعة الأمن الإقليمي»، معتبراً أن الأمن الحقيقي يقوم على دول قادرة على حماية شعوبها، وجيران يحترمون سيادة بعضهم، ومواثيق تصمد أمام الاختبارات. كما تحدّث عن العمل على بناء جيش وطني يتولّى حماية الحدود والمصالح العليا للبلاد، مقدّماً السلطات الانتقالية باعتبارها «شريكاً موثوقاً» في منظومة إقليمية تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار. وإذ أشار إلى وجود نقاشات لتقييم إمكانية انضمام بلاده إلى «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، أو إلى منظومة أمنية أخرى تحقّق الغاية نفسها، فهو اعتبر أن أمن الخليج واستقراره باتا جزءاً من الأمن السوري، قائلاً إن «دمشق لن تقف موقف المتفرّج إذا تعرّضت دول الخليج لاعتداء». وأضاف أن «سوريا تجري مناقشات رفيعة المستوى مع الدول الخليجية تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية»، مؤكداً الوقوف إلى جانب تلك الدول ومعها الأردن في مواجهة «الاعتداءات والهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، ضمن ما تسمح به قدراتها الحالية والقانون الدولي»، وفق تعبيره.

ويتقاطع طرح الشيباني مع شبكة الارتباطات التي نسجتها بلاده تحت ظلّ الإدارة الجديدة؛ إذ باتت دمشق ترتبط بطرفَين من أطراف «اتفاقية مكة» الثلاثة بعلاقات وثيقة (السعودية بوصفها داعماً سياسياً واقتصادياً لها، وتركيا بوصفها الحليف الأمني والعسكري الأكثر حضوراً داخل سوريا)، فيما تسعى إلى الاستفادة من باكستان التي تملك خبرة عسكرية وصناعات دفاعية وقدرات ردع متقدّمة. كذلك، يأتي هذا الطرح مدفوعاً ببنية السلطات نفسها وسياستها الخارجية، وعلى رأسها الخصومة المُعلنة مع إيران، في حين يرتبط أيضاً بحسابات اقتصادية، مردّها إلى أن السعودية خصوصاً، ودول الخليج عموماً، تمثّل أحد الأعمدة التي تستند إليها الإدارة الجديدة، ولا سيما في ظلّ تعثّر المشاريع الاقتصادية التي روّجت لها، والتراجع المستمرّ في مستويات المعيشة. وتولّد هذه العوامل مجتمعةً ضغوطاً متراكمة على كاهل سلطات حديثة العهد، قد تدفعها إلى انخراط أوسع في ملفات الخليج الشائكة، وعلى رأسها الحرب اليمنية، التي قد تمثّل لها فرصة مزدوجة: «دعم سعودي مادي» من جهة، و«فرصة للتخلّص من عبء الفصائل» من جهة أخرى، ولا سيما كلما تعقّدت الأوضاع في الغرب مستقرّة، من دون أن تعلن دمشق تفاصيل الملفات التي جرت مناقشتها أو نتائجها.

> لا يُعرف ما إذا كان «الدفاع المشترك» سيشمل سوريا في حال تعرّضها لهجمات إسرائيلية

غير أن تصريحات الشيباني، وإن بدت واضحة في شقّها السياسي والاقتصادي، فهي تثير في شقّها الأمني والعسكري جملة من الأسئلة؛ إذ لا يُعرف ما إذا كان «الدفاع المشترك» سيشمل سوريا في حال تعرّضها لهجمات إسرائيلية، أو ما إذا كانت سلسلة الاعتداءات القائمة عليها والوجود الإسرائيلي داخل أراضيها سيُعدّان حالة تستوجب تفعيل الاتفاقية. وإلى جانب ما تقدّم، حضر ملف الغارات الأردنية الأخيرة على ريفي درعا والسويداء في حديث الشيباني، الذي نفى وجود ما سمّاه «مناوشات» بين دمشق وعمّان، متحدّثاً عن تعاون أمني وعسكري واسع لضبط الحدود، ومؤكداً «وجود تفهّم من القيادة الأردنية لمعالجة الخلاف وإغلاق الصفحة، مع ضمان حقوق السوريين ومنع تكرار ما حدث». وعلى هامش المؤتمر، عقد الشيباني لقاءات مع وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، ستيفن دوتي، ونائب مستشار الأمن القومي الألماني، الكسندر إيبرل، ومدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الألمانية، كليمنس هاخ، إضافة إلى وفد من شركة «إيرباص» برئاسة نائب الرئيس لتنمية الأعمال الإقليمية، تيري كلوتوه، من دون أن تعلن دمشق تفاصيل الملفات التي جرت مناقشتها أو نتائجها.

وبالعودة إلى تصريحات الشيباني، يمكن القول إنها تشكّل منعطفاً جديداً في السياسة التي اتّبعتها السلطات الانتقالية منذ وصولها إلى الحكم؛ إذ قدّمت نفسها طوال الفترة الماضية باعتبارها غير معنيّة بالانخراط في صراعات المنطقة، وأن أولويتها تتمثّل في الاستقرار والتنمية الاقتصادية والانفتاح على مختلف الأطراف. لكنها باتت اليوم تبحث عن موطئ قدم داخل التحالفات العسكرية والأمنية الناشئة، من دون أن تقدّم حتى الآن إجابات واضحة عن كلفة هذا التوجّه، ومدى استعداد الدول المؤسِّسة لقبولها في إطاره، أو حدود استقلال قرارها داخل هذه التحالفات، التي تتشابك فيها مصالح قوى عديدة تملك حضوراً وسطوة في الملف السوري، بدءاً من تركيا، وليس انتهاءً بالولايات المتحدة.

مواسم الانتخابات في أوروبا والعالم: التقليد الاحتجاجي ومواجهة المدّ اليميني

ورد كاسوحة *

الاحتجاجات الحاصلة على امتداد العالم ليست فحسب نتاج أزمات اقتصادية، على خلفية حربي أوكرانيا وإيران، وما تسبّبتا به من تضخّم وانقطاع لإمدادات النفط والغاز والأسمدة والسلع الغذائية، وصولاً إلى التأثير على السياسات النقدية نفسها. ثمّة أيضاً بُعد سياسي يتعلّق بالاستعصاءات التي وُصلت إليها العملية الديمقراطية في الغرب والعالم، على أثر حلول اليمين المتطرّف محلّ اليسار، كرافعة للتغيير، منذ وصول ترامب إلى الرئاسة في ولايته الأولى.

حين وصَل «اليمين البديل» إلى السلطة في الولايات المتحدة، مصحوباً بارتفاع أسهمه في أكثر من دولة أوروبية وغربية عموماً، لم يكن يحمل مشروعاً شبيهاً بالحلول التي أتى بها كلٌّ من يمين ويسار والوسط، واستطاعوا من خلالها إيقاء الأوضاع في الغرب مستقرّة، أقلّه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وَهْلة هكذا، وبعد وصول ترامب إلى الرئاسة مباشرةً في ولايته الثانية، انتُخِب حليفه في الأرجنتين، خافيير ميلي، رئيساً، ليس فقط لينقل التجربة إلى أميركا اللاتينية التي عانت طويلاً من تدخّلات الولايات المتحدة في القارّة، بل أيضاً لينهي ما بدا أنه حقبة كاملة، اتّسمت بعودة هذه الدول إلى أشكال تعاونية من النُظُم الاقتصادية والإدارية. أشكالٌ يكون فيها للسكّان الأصليين والفئات المُهمَّشة نصيبٌ أساسيّ من الموارد والثروة التي نُهبَت على مدى عقود هناك لمصلحة الشركات الأميركية والكومبرادور المحلّي.

صحيحٌ أنّ انتخاب لويس ايناسيو لولا دا سيلفا في البرازيل لن يعيد إلى اليسار اللاتيني ألقه السابق، بعد تحوُّل معظم حكومات أميركا اللاتينية إلى اليمين واليمين المتطرّف، غير أنه، وبالاستعانة بمهارات الجيل الجديد التواصُلية، سيجدّ غالباً من تصاعد النموذج القائم على نهب ثروات القارّة لمصلحة الولايات المتحدة وشركاتها. العودة على نطاق أوسع مع النسخة المُحدَّثة من اليسار البرازيلي ستكون محكومةً بالقدرة على تقييد التدفّقات الرأسمالية هناك، وجعْل الاستثمارات الأجنبية تخضع لأولويات التنمية التي تضعها الحكومة البرازيلية المُنتخَبة. وذلك بدلاً من الامتثال الكامل لشروط تلك الاستثمارات، ولا سيّما في قطاعات النفط والمعادن والتكنولوجيا العالية التي تملك فيها إدارة ترامب وحلفاؤها من البليونيرات اليدَ العليا على أيّ شريك أو حتى خصم داخليين.

وهذا يعني أنّ ما تقدر عليه الحكومات المُنتخَبة الآتية من اليسار في ظروف الصعود اليميني على مستوى العالم لن يكون بدون حدود، إذ تبدو الأمور، على المستويَين السياسي والانتخابي، لغير مصلحة هذا التيار، حتى في الدول التي تملك تقليداً راسخاً في تداوُل السلطة، ويحوز اليسار فيها على جذورٍ قويّة. وما تشهده أوروبا حالياً ليس إلا تعبيراً عن هذا «العجز»، إذا صحّ التعبير، في مواجهة المدّ اليميني عبر صناديق الاقتراع، فيصبح الشارع في هذه الحالة هو البديل الوحيد عن «انعدام القدرة على المواجهة» كما يجب سياسياً.

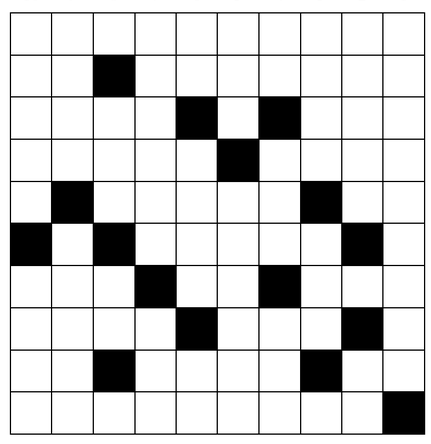
> ما تشهده أوروبا حالياً ليس إلا تعبيراً عن هذا «العجز» في مواجهة المدّ اليميني عبر صناديق الاقتراع فيصبح الشارع في هذه الحالة هو البديل الوحيد

وما يساعد على ذلك، ولا سيما في أوروبا، هو تمرُّس اليسار في التقليد الاحتجاجي، على عكْس اليمين الذي لم يعرف طوال تاريخه كيف يحوّل أشكال الاحتجاج، إذا كان قادراً عليها أصلاً، إلى زخم سياسي يمكن استخدامه لردم الهوّة والتفاوت بين الرصيدين السياسي والجماهيري.

والحال أنّ ذلك يضَع اليسار الذي يتأخّر عن اليمين انتخابياً في أكثر من دولة أوروبية في موقع أفضل قبيل موسم يزخر بحملات الاقتراع على المستويَين الرئاسي والنيابي. النجاح في نقل الاحتجاج من مستوى الحشد والتعبئة الجماهيرية على الأرض إلى المقدرة على ترجمة هذا الفعل الراديكالي في صناديق الاقتراع، هو ما سيحدّد شكل المرحلة المقبلة من الصراع السياسي. بمعنى أن يصبح ممكناً وفي المُتناوَل تضييق رقعة وصول أقصى اليمين إلى السلطة، بحيث تنتقل التجربة، سواء بالانتخاب المباشر أو بالتأثير عليه عبر الاحتجاجات، من أطراف المركز الرأسمالي في أميركا اللاتينية إلى قلبه القديم في الاتحاد الأوروبي، حيث الإمكانية الأكبر لإضعاف الإرث الترامبي والحدّ من قدرته على التلاعب بالمعطيات السياسية وتحويلها بقوّة الحضور اليميني الخشن والصلْب إلى وقائع انتخابية.

* كاتب سوري

كلمات متقاطعة 5220



أفقيا

1- صحيفة أميركية - 2- أشهر ملوك الدولة البابلية - اسم بوذا في الصين - 3- يبعثر الماء في كل اتجاه - كعكة بالأجنبية - 4- مدينة عراقية - جزيرة إيطالية - 5- والدة - أعلى قمّة في العالم - 6- جزيرة يونانية - 7- من الحشرات - بدل أو عوّض - أقام في الدار - 8- قطعة نقدية انكليزية صغيرة - أجوبة - 9- ضمير متصل - دهن السمسم - دبّ القوم وساروا سيراً ثقيلاً - 10- تل في فلسطين يُشرف على البحر الميت إكتشفت فيه بعض المخطوطات الهامة

عمودياً

1- من الحيوانات يُعرف أيضاً بالكركدن - 2- طلب منهم التنفيذ - صرخة الم - 3- مسرحي لبناني كوميدي راحل - من الحيوانات - 4- نشاهد بام العين - مجزومة - بقرة بالأجنبية - أصل وفصل وقرابة - 5- طبّاخ - فنّ ركوب الخيل - 6- صاح التيس - نبات غذائي تؤكل جذوره - عبودية - 7- رسام إسباني راحل - قتل الزاني رمياً بالحجارة - 8- رفضت رفضاً قاطعاً - حاجز مائي - 9- ممثل بلاده في الخارج - ماركة سيارات - 10- تفويض في القانون - تجعل الحيوانات المفترسة أليفة للإنسان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- زي - الطربوش - 2- شكسبير - 3- موبوتو - جسر - 4- بترا - شحّ - ال - 5- آر - دا - مهنّد - 6- كولورادو - 7- وبّ - ريّا - ليف - 8- اقل - ملكي - 9- معارف - شك - 10- سان مارينو

عمودياً

1- زيمبابواي - 2- وتر - بق - 3- شبر - لَمّا - 4- اكوادور - عن - 5- لسّت - اليمام - 6- طبّوش - والرا - 7- ري - حُمّر - كفر - 8- برج - هالي - 9- ساندي - شنّ - 10- شارل دو فوكو

sudoku 5220

7		3						8
	5		1	3	8		7	
			2		5			9
3		2	7		1	6		5
				2				
5				8				3
6	7					3	9	
	8		3	6			5	
		5						4

حلول الشبكة السابقة

3	2	7	6	1	5	9	4	8
1	6	4	8	7	9	3	5	2
5	8	9	4	3	2	1	6	7
8	3	2	9	6	4	7	1	5
9	5	6	7	2	1	8	3	4
4	7	1	5	8	3	2	9	6
2	1	5	3	4	8	6	7	9
7	9	3	2	5	6	4	8	1
6	4	8	1	9	7	5	2	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 517

كلمة السر من 8 حروف: نوع من أسماك القرش

الحنكليس – السلمون – الكركند – اجاج – بوري – تونا – حبار – زبيدي – سردين – سرغوس – سلور – شبوط – عقيس – غبس – قريدس – قرش – قد – مرمور – موسى – هامور

ك	ا	ل	س	ل	م	و	ن	ى	ن
س	ر	و	م	ا	ه	ب	س	ي	ل
ط	و	ع	ق	س	ي	د	و	س	ا
ق	و	غ	ق	د	م	ر	ي	ا	ل
ب	ر	ب	ر	ل	س	ا	س	ل	ك
ر	و	ي	ش	س	ش	ن	ل	ك	ر
ا	ا	ر	د	ب	ر	و	و	ن	ك
ب	ج	س	ي	س	ق	ت	ر	ح	ن
ح	ا	ب	ز	ب	ي	د	ي	ل	د
ر	ج	غ	ر	و	م	ر	م	ا	ح

حلول الشبكة السابقة: الخنساء

عملية حسابية 517

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

88	٪		X		=	99
٪		X		X		
	X		X		=	90
٪		–		+		
	X	3	X		=	84
=		=		=		
11		69		52		

حلول الشبكة السابقة

32	+	36	٪	4	=	17
X		X		X		
3	X	2	X	3	=	18
٪		٪		X		
12	X	6	–	3	=	69
=		=		=		
8		12		36		

شبكة العنكبوت 517

إعداد نعوم مسعود

1 – 9 ملحمة فارسية ضخمة من تأليف ابو القاسم الفردوسي
9 – 19 ممثلة لبنانية راحلة من مسلسلاتها « حول غرفتي »
18 – 21 راتب شهري
21 – 28 مجموعة قصصية من تأليف الأديب المصري نجيب محفوظ
27 – 36 من كبار المغنّين في مصر ما بين القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين
35 – 43 دولة افريقية كانت تُعرف سابقاً باسم روديسيا
42 – 45 برج معدني يُشرف على باريس
44 – 48 إلهة الزهور عند الرومان
48 – 56 مقاد البابوات في روما
55 – 73 قصة للكاتب المصري احسان عبد القدوس تحولت الى فيلم سينمائي
72 – 77 إله مدينة صور عند الفينيقيين
77 – 81 سمك نهري
81 – 85 إحدى اهم المدن الصناعية في ايران
85 – 90 نبي الفرس الأقدمين ومصلح دياناتهم الاولى
89 – 96 مدينة ألمانية
96 – 99 دولة افريقية عاصمتها انجمينا
98 – 105 بحر يقترع من المتوسط بين إيطاليا والبانيا وكرواتيا والجبل الأسود
105 – 110 العاصمة السابقة لدولة باكستان

حل شبكة العنكبوت السابقة

الجفر – فرانكو زفيريللي – ليت للبراق عبدنا – ناسك – كرواز – انطوانيت عقيقي – قيس سعيد – دردار – ارنجال – النجف الاشرف – فانوانو – توسكانا – ناجي جبر – برغل – غلبون – نسيب المتني – نيرون – نهج البلاغة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5220

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وروائي ومؤلف مسرحي انكليزي (1854-1900). إشتهر بمقولاته الحكيمة
10+2+1+3+4+8 = عاصمة زامبيا ■ 5+6+7+1+1 = جزيرة سورية ■ 4+9 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **رولان العمري**

سينما

بعد إعدام تشي غيفارا في بوليفيا عام 1967، بدا ستة من رفاقه رحلة هروب استمرت خمسة أشهر، وسط مطاردة الآف الجنود. في وثائقي «الناجون من رفاق تشي»، يستعيد كريستوف ديميتري ريفيي حكاية الناجين، عبر شهاداتهم والأرشيف والرسوم المتحركة، كاشفاً مصائر رجال فرّقتهم السياسة بعدما جمعتهم الثورة في أدغال بوليفيا

«الناجون من رفاق تشي»: ما تبقّى من الحلم الثوري



من وثائقي «الناجون من رفاق تشي» للمخرج الفرنسي كريستوف ديميتري ريفيي



شفيق طبارة

تحصّن ستة رجال منهكين على تلّة تطل على ساحة لا هيغيرا، فيما كان قائدهم محتجزاً في مدرسة القرية، على مرمى من البصر تقريباً. لم يعرفوا ذلك، يقول بنينيو أمام الكاميرا: «لم نكن نعلم أن تشي محتجز في المدرسة. لو عرفنا لأنقذناه»، قالها بندم، ولكن في الوقت نفسه، كان هناك ألفا جندي بوليفي يطوقون القرية، وأي محاولة إنقاذ كانت لتكون فاشلة.

في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) 1967، وبأمر من الرئيس البوليفي رينيه بارينتوس، أعدم إرنستو غيفارا داخل تلك المدرسة. بعدها مُدد جثمانه على مغسلة مستشفى في بلدة فاليغراندي، فيما راح الجنود والصحافيون والفضوليون يمرّون أمامه تحتاج إلى السينما. غير أن الوصول إلى الناجيَين الآخرين، «بومبو» (هاري فيليغاس) و«أوربانو» (ليوناردو تامايو نونيز)، استغرق سنوات. «لو عرفت أن الأمر سيستغرق 22 عاماً لما بدأت»، يقول المخرج.

خلال تلك السنوات، طارد ريفيي الحكاية من جهتين: الثوّار والذين طاردوهم. تحدّث إلى ضباط بوليفيين شاركوا في الملاحقة، وإلى غاري براندو، النقيب الذي قاد الوحدة التي أسرت تشي، وإلى فيليكس رودريغيز، عميل الاستخبارات المركزية الأميركية الذي كان حاضراً في لا هيغيرا. واقتفى ريجيس دوبريه، الفيلسوف والمناضل الفرنسي الذي اعتقله البوليفيون عام 1967 وعذّبوه وسجنوه أكثر من ثلاث سنوات، بالجلوس أمام الكاميرا بعد تردّد طويل.

خمسة أشهر من الهروب ومطاردة أربعة آلاف جندي

«الناجون من رفاق تشي» هو وثائقي هروب قبل أي شيء. بعد أسر تشي، وجد المقاتلون الستة أنفسهم وحدهم في وادي تشورو الوعر. ثلاثة كوبيين هم بومبو، ذراع تشي اليمنى، وأوربانو المقدام، وبنينيو رجل الطليعة، وثلاثة بوليفيين جنّدهم غيفارا بنفسه، إنتي بيريدو، المسؤول السياسي للمجموعة، وإل ناتو الذي يُتقن كل شيء، وداريو الصامت الشرس. عبر لاسلكي بنينيو، سمعوا أن قائدهم جريح، من دون أن يعرفوا مكانه. يقول بومبو إنهم أدركوا يومها أن عليهم أولاً عبور الحدود وإبلاغ فيدل بما جرى.

ما تلا ذلك رحلة امتدّت خمسة أشهر و2400 كيلومتر، عبر الأدغال والجبال والسهول، وفي أثرهم أكثر من أربعة آلاف جندي بعيد ريفيي تقديم القصة بطريقة واضحة، يعود إلى الوادي الذي سقط فيه تشي، يقتفي الدروب نفسها، ويجمع التفاصيل الصغيرة. فلاح معزول أواهم شهراً كاملاً حتى استعادوا قواهم. قرويون يتكلمون لغة غير إسبانية الثوّار، ومحاولة شبه كوميدية لاستعادة كلبهم من أيدي الجنود البوليفيين، بدت أغرب من أن تُصدّق، إلى أن رواها له العسكريون من الطرف الآخر بالتفاصيل ذاتها. في 23 شباط (فبراير) 1968، عبر الكوبيون الثلاثة الحدود إلى تشيلي، فاستقبلهم سلفادور ألليندي، رئيس مجلس الشيوخ يومها وزعيم المعارضة، قبل أن يعودوا إلى هافانا في رحلة طويلة مرّت بكولومبو وباريس. أما الباقون، فبقوا في بوليفيا لمواصلة القتال، وقتلهما الجيش عام 1969.

> بعد أسر تشي، وجد المقاتلون الستة أنفسهم وحدهم في وادي تشورو الوعر

الأرشيف والتحريك... وجوه الناجين وأصواتهم

يبني ريفيي فيلمه من ثلاث مواد، الأرشيف، والمقابلات مع الرجال الكوبيين الثلاثة، والرسوم المتحركة. الأرشيف ثمين، وبعضه نادر. يعمل التحريك كامتداد بصري للذاكرة، ويمنح الكلمات ثقلها العاطفي. هنا يأتي مقتصداً، بضربات انطباعية رصينة، في لحظات لا أرشيف لها، مثل ليالي الأدغال، والاشتباكات، والمآسي الصغيرة، ومطاردة الكلب. المقابلات فيها شيء من الرهبة، وجوه الرجال وهم يتذكرون وهم يروون ما حصل، هي أجمل ما في الفيلم. ينتقل الشريط من النجاة إلى السياسة من دون أن يفلت الخيط: دور دوبريه، وجذور حملة بوليفيا، وتدريب «القبعات الخضر» الأميركية للجيش البوليفي، وتخلّي الحزب الشيوعي البوليفي عن رجل غريب لا تربطه بموسكو صلة، والاتحاد السوفييتي، ودور ديغول وسارتر، وانقلابات، وديكتاتوريات عسكرية تحت المظلّة الأميركية. ويعرّج على رسالة غيفارا إلى «مؤتمر القارات الثلاث»، ودعوته إلى إشعال الجنوب كلّه، آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، في وجه الإمبريالية، وطبعاً أزمة الصواريخ الكوبية.

يروي الفيلم فنسان ليندون، بصوته الأجش العميق. الخيار مفهوم، صوت نجم يُعرف من الكلمة الأولى، ويمنح الوثائقي سلطة وموثوقية، على طريقة مورغان فريمان في السينما الأميركية. لكنه يضع بين المتفرّج والرجال طبقة من الفخامة لا تحتاجها الحكاية. أصواتهم الإسبانية المتعبة كانت أصدق. الثلاثة، حين يجلسون أمام الكاميرا، يتذكّرون العطش، والأقدام المتورّمة، والخوف من فلاح قد يشي بهم لا تحتاج إلى تجميل. الفيلم أمين لما تبقّى من هؤلاء الرجال، وحين يترك ريفيي لهم الفيلم، يقدمون صورة صادقة عن الثورة.

حين تتفرّق دروب الثورة

لكن، من ينتظر من «الناجون من رفاق تشي» بياناً ثورياً سيخرج محبطاً، دوافع الرجال إلى القتال تمرّ سريعاً، والنضال العالمي ضد القهر يبقى في خلفية الصورة، والأفكار التي حملتهم من جبال سييرا مايسترا إلى أدغال بوليفيا تكاد تغيب عن ألسنتهم. يسهل أن نتهم الفيلم بتجريد شخصياته من جوهرها السياسي، لكن ما حدث أبسط وأقسى. الرجال أنفسهم تغيروا، كما تغير كل شيء على هذا الكوكب. كلّ واحد منهم سلك طريقه. بنينيو خاب أمله بالمسار الذي اتخذته الثورة، فانشق عام 1996 خلال وجوده في باريس، وصار من خصوم كاسترو. اعتبره رفاق الأمس خائناً ولم يغفروا له. أما أوربانو، فصار نائباً في البرلمان الكوبي، وبقي بومبو في صفوف الجيش وترقّى فيه حتى رتبة جنرال.

في الدقائق الأخيرة، يقول دوبريه: «غير المحتمل يبقى ممكناً». كان هروب هؤلاء الرجال غير محتمل، ونجاتهم أيضاً، وقد تحقّقت بفضل أفعال صغيرة ظلّت على هامش التاريخ، من الفلاح الذي فتح بابه، والقرويّ الذي دلّهم على الطريق، ورسالة من رفيق مجهول، ويد امتدّت في اللحظة المناسبة. هذا التضامن المتواضع، البعيد عن الملصقات والشعارات، هو ما يستعيده ريفيي، وينجح به.



من وثائقي «الناجون من رفاق تشي» للمخرج الفرنسي كريستوف ديميتري ريفيي

رحيل

من خشبة شكسبير إلى قيادة «إنتربرايز» في «ستار تريك»، صنع باتريك ستيوارت مسيرة امتدت عقوداً جمع فيها بين المسرح الكلاسيكي والخيال العلمي والكوميديا. بشخصيتي القبطان جان لوك بيكارد والبروفيسور إكس، أصبح وجهاً مألوفاً لأجيال من المشاهدين، وترك بصمته في عالم السينما والتلفزيون، إلى جانب إرثه المسرحي البريطاني العريق

باتريك ستيوارت... وداعاً كابتن!



شفيق طبارة

يجلس جان لوك بيكارد (السير باتريك ستيوارت) بين رفاقه القدامى من طاقم «إنتربرايز» حول طاولة بوكر. يبتسم، يرفع كأسه في نخب أخير، ثم يرفع ورقة لعب. بهذا المشهد أُسدلت الستارة على مسلسل «ستار تريك: بيكارد»، وبدا يومها وداعاً مدروساً، عناقاً أمام الكاميرا بين زملاء يعرفون ثقل الإرث الذي بنوه معاً، وتحيّة أخيرة لأيام «الجيل التالي». وعلى طاولة مماثلة انتهى ذلك المسلسل عام 1994، حين جلس القبطان بيكارد إلى لعبة طاقمه للمرة الأولى، ووزّع الورق قائلاً: «خمس ورقات، بلا جوكر... والسماء هي السقف». ختم ستيوارت رحلته مع السفينة التي عاش على متنها لأعوام، ونال الوداع الذي يستحقه. لكن الوداع الفعلي جاء في 28 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. رحل الممثل البريطاني عن 86 عاماً في منزله في لوس أنجليس. سبعة وستون عاماً أمضاها بين الخشبة والشاشتين، محتفظاً بنزاهة ومودّة ورقيّ بريطاني جعلته، لأجيال كاملة، الوجه الأكثر رصانة في الخيال العلمي.

من الصحافة إلى خشبة شكسبير

وُلد باتريك هيوز ستيوارت في 13 تموز (يوليو) 1940 في ميرفيلد، في مقاطعة يوركشاير شمال إنكلترا، لأب عسكري وأمّ عملت في قطاع النسيج. ترك المدرسة في الخامسة عشرة ليعمل في الصحافة، لكن المسرح ظلّ هاجسه. بعدها حسم خياره، فعمل عاماً كاملاً بائعاً للأثاث ليدّخر تكاليف الدراسة في مدرسة «بريستول أولد فيك» المسرحية، التي التحق بها عام 1957. في عام 1966، انضم إلى «فرقة شكسبير الملكية»، وأصبح على مدى عقود أحد أعمدة المسرح الشكسبيري في بريطانيا. في عام 2010، منحته الملكة إليزابيث الثانية لقب «فارس» تقديراً لإسهامه في الفنون، والمسرح خصوصاً.

القبطان الذي أعاد ابتكار «ستار تريك»

في عام 1987، تسلّم مهمة شبه مستحيلة: أن يحلّ محلّ القبطان جيمس تي. كيرك (ويليام شاتنر) في أذهان جمهور شديد الوفاء، وأن يقود سلسلة جديدة بعد عقدين على انطلاق «ستار تريك». هكذا، ابتكر قبطاناً يحفظ قيم سلفه ولكن بشخصية أخرى: رسمي، رصين، هادئ، بعيد عن صورة بطل الحركة مفتول العضلات. لقد جعل من بيكارد دبلوماسياً ومفكراً وإنسانياً يدافع عن أسمى قيم البشر بهدوء وعزيمة. حتى سنة 1994، وفي 178 حلقة وأربعة أفلام سينمائية، تحوّلت الشخصية إلى أيقونة، وأصبح المسلسل الوريث الشرعي الأول لمغامرات النجوم، وواحداً من الأعمال القليلة في هذا النوع التي عرفت كيف تتكيّف مع تحولات التلفزيون في تلك الحقبة.

من «ديون» إلى «إكس من»

قبل بيكارد بثلاث سنوات، كان ستيوارت قد دخل الخيال العلمي من خلال فيلم «ديون» (1984) لديفيد لينش. وفي عام 2000، وجد دوره الكبير الثاني، البروفيسور تشارلز كزافييه في سلسلة «إكس من»، الذي أداه في ستة أفلام. العبقري القارئ للأفكار، مؤسس فريق المتحولين وقائدهم، وبوصلتهم الأخلاقية.

عرف الشكسبيري المتمرّس كيف يُضحك. معرفته العميقة بالمسرح الكلاسيكي منحته جرأة اللعب داخل تدريب صارم بطبيعته، فرحّب بالكوميديا كلما سنحت الفرصة. استثمر هيئته الأرستقراطية ورأسه الذي خسر شعره باكراً في دور نادل متعجرف في «قصة لوس أنجليس» إلى جانب ستيف مارتن، وأدى الملك ريتشارد قلب الأسد بأسلوب بعيد عن الجدّية في «روبن هود» لميل بروكس. وأعار صوته العميق لشخصيات ساخرة في «ذا سيمبسونز» و«فاميلي غاي».

الظهور الأخير... بعد الرحيل

في 18 كانون الأول (ديسمبر) المقبل، سيعود ستيوارت إلى الشاشة الكبيرة بعد رحيله، في فيلم «المنتقمون: يوم القيامة»، حيث ستنهار الأكوان المتعددة تحت وطأة «دكتور دوم»، الذي يعود روبرت داوني جونيور لأدائه، ويظهر البروفيسور إكس بين أبطال عالم «فوكس» الكلاسيكيين في محاولة لصدّ الكارثة. هي مساهمته الأخيرة في عالم دخله عام 2000، والدمج بين العالمين، حجر الزاوية في خطة «مارفل» لإنعاش سلسلتها. سيبقى مقترناً بهذا الظهور الأخير. سنراه إذاً على كرسيّه المتحرّك، يقود «إكس من» في مواجهة نهاية العوالم، بعدما غادر عالمنا.

وثائقي

سليم صعب يوثّق حكايات الصحافيين تحت القصف

يجلس أمام عدسة المخرج اللبناني سليم صعب خمسة صحافيين ونقابيين، وخلفهم أصوات طيران الاستطلاع الإسرائيلي، لسرد ما عاشه الصحافيون أثناء تغطيتهم الحرب الإسرائيلية المستمرة على لبنان، في فيلم Le Gilet Cible (السترة المستهدفة)، الذي يُعرض مساء اليوم في «مسرح بيريت». على مدى ستين دقيقة، يتحدث كل من ندى موكورانت عطا الله، وحسين بصل، ومروى صعب، وإيناس شري، ورئيسة «اتحاد الصحافيين والصحافيات في لبنان» إلسي مفرج، عن تجاربهم في تغطية الحرب، والاستهداف الإسرائيلي المباشر والقتل المتعمد للصحافيين، وغياب أي محاسبة للاحتلال على جرائمه ضد الجسم الصحافي، وعلى مجمل جرائمه في لبنان.

تتناول الشهادات واقع العمل الصحافي في ظل العدوان الإسرائيلي، والمخاطر التي يواجهها الصحافيون أثناء نقل الوقائع من الميدان وتوثيق ما يتعرض له السكان.

يعكس عنوان الفيلم دلالة تتجاوز السترة الواقية التي يرتديها الصحافيون لتمييز أنفسهم وحماية أجسادهم. فالسترة التي يُفترض أن تشير إلى الصفة المدنية والمهنية لحاملها، لم تعد كافية لضمان سلامته، إذ إن ارتداءها، رغم ضرورته، لا يحمي الصحافي من الاستهداف المباشر. كما تحولت إلى علامة يهابها المواطنون، ويحاولون قدر الإمكان الابتعاد عنها، في ظل ما باتت تمثله من خطر في سياق الحرب.

يغوص العمل في واقع التغطية الميدانية، ولا سيما حين يكون الصحافيون من أبناء الجنوب، فيتناول كيفية مواصلة عملهم والتعامل مع الحرب في قراهم، في ظل استشهاد أقاربهم وأصدقائهم وزملائهم. كما يبرز التناقض بين الجنوب وباقي المناطق اللبنانية التي تشهد هدوءاً أكبر، وما يرافق ذلك من تفاوت بين حرب مستمرة في مناطق، وشبه أمن واستقرار في مناطق أخرى.

يتناول الصحافيون أيضاً الجانب النفسي للتغطية، والأثر الذي يتركه القصف والموت وأصوات الحرب عليهم بوصفهم أفراداً، في ظل اضطرارهم إلى مواصلة العمل وتوثيق الأحداث التي يعيشونها ويشهدون عليها.

أنجز صعب فيلمه في أيار (مايو) الفائت، بعد توسع العدوان الإسرائيلي على لبنان، جامعاً شهادات صحافيين ونقابيين عن العمل في ظروف الحرب، وعن الصحافيين الذين غابوا بعدما استشهدوا أثناء تأدية واجبهم المهني. ويوثق الفيلم تجارب العاملين في الإعلام خلال تغطية الاعتداءات الإسرائيلية، ويعيد طرح مسألة استهداف الصحافيين في الميدان، في ظل غياب المحاسبة على الجرائم المرتكبة بحقهم.

يفتح الفيلم النقاش حول سلامة الصحافيين ومسؤولية حمايتهم، وحول دور الصورة والشهادة في مواجهة محاولات تغييب ما يحدث في الميدان. فالتغطية الصحافية خلال الحرب لا تقتصر على نقل الأخبار، وإنما تشمل توثيق الاعتداءات ونقل شهادات المتضررين وإتاحة المعلومات أمام الجمهور. وعندما يصبح الصحافي نفسه عرضة للاستهداف، تتحول حماية حياته إلى جزء أساسي من حماية الحق في المعرفة، ومن حق الناس في الاطلاع على ما يجري أمام أعينهم.

> أنجز صعب فيلمه في أيار الماضي بعد توسع العدوان الإسرائيلي على لبنان



عُرض الفيلم للمرة الأولى في سينما «إليزيه لينكولن» في باريس، في 14 تشرين الأول (أكتوبر)، ضمن الدورة السادسة من مهرجان الفيلم اللبناني في فرنسا. ويُعرض اليوم في بيروت لإبقاء أصوات الصحافيين وشهاداتهم حاضرة، وللحؤول دون طيّ جرائم الاحتلال بالنسيان، في ظل استمرار غياب المحاسبة.

عرض فيلم «السترة المستهدفة»: اليوم - الساعة 7:30 مساءً - «مسرح بيريت» (حرم العلوم الإنسانية التابع لجامعة القديس يوسف). للاستعلام: 01/421530

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 2 تشرين الثاني 2026 العدد 5916

ذكرى

بلدية حولا تستذكر مجزرة 1948: تسعون شهيداً وذاكرة لن تُمحى



في بيان أصدرته قبل يومين، استعادت بلدية حولا الذكرى الثامنة والسبعين لمجزرة 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1948، التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء البلدة الجنوبية، وأسفرت عن استشهاد تسعين مدنياً أعزل. وجاء في البيان: «تستعيد بلدة حولا الجنوبية في هذه الذكرى الأليمة صفحات تاريخها المجيد المضمّخ بدماء الشهادة، لمجزرة ارتكبها العدو الصهيوني بحق أبنائها في 1948/10/31، وسقط خلالها تسعون شهيداً من المدنيين العزّل، في جريمة تركت جرحاً عميقاً في ذاكرة البلدة وأهلها، وتناقلتها الأجيال شاهدة على حجم الألم والمعاناة.

إن مجزرة حولا ليست مجرد حدث من الماضي، بل هي ذاكرة وطنية وإنسانية لا تسقط بتقدّم الزمن، وشهادة حيّة على ما تعرّضت له هذه البلدة الحدودية من اعتداءات ومآسٍ متعاقبة، منذ عام 1948 وصولاً إلى ما تشهده اليوم من قتل وتهجير وتدمير ممنهج لمنازلها ومؤسساتها ومرافقها وأرزاق أهلها.

إننا في بلدية حولا، إذ ننحني إجلالاً وإكباراً أمام أرواح شهدائنا الأبرياء، نؤكد أن دماءهم ستبقى حاضرة في وجدان البلدة، وأن حقهم في الذاكرة والعدالة والحقيقة لا تسقط بمرور الزمن، كما نؤكد أن محاولات طمس التاريخ أو تغييب الجرائم لن تنجح في محو الحقيقة أو اقتلاع أبناء حولا من جذورهم.

وفي هذه المناسبة، ندعو المؤسسات الوطنية والحقوقية والإنسانية إلى توثيق مجزرة حولا وسائر الجرائم التي تعرّض لها أبناء البلدة، والعمل على إبقاء هذه القضية حاضرة في المحافل الوطنية والدولية، حفاظاً على حق الضحايا وذاكرة الأجيال.

حولا لا تنسى شهداءها، والتاريخ لا ينسى المجازر، وحق الشعوب في أرضها وكرامتها لا يمحوه الزمن. وإننا نؤكد أن حولا ستعود بوابة للتحرير بإذن الله وسيدخلها أهلنا الجنوبيون عائدين إلى قراهم، والشاهدة على أن المقاومة ترسم خارطة النصر، ولو بعد حين.

الرحمة لشهدائنا، والوفاء لتضحياتهم، والصبر والثبات لأهلنا».

على بالي



أسعد أبو خليل

هل يمكن أن تصل إنجازات حكومة ما إلى الذروة؟ هذا ممكنٌ في ظلّ هذه السلطة المتفوّقة القائمة. بعد نجاح محاولة إطلاق فتنة بسبب صورة على صخرة الروشة، وبعد تدشين كرسي مسطّح أزرق على الكورنيش، أطلقت الحكومة أمس مشروع حَوكمة المخيّمات الفلسطينيّة. لكنّ المشروع ليس قائماً بذاته ولا مستقلّاً. لقد أصرّ رئيس الحكومة على استجلاب ياسر محمود عباس (نائب القائد العام لقوات «العاصفة» التابعة لحركة «فتح» ونائب رئيس الاشتراكية الدوليّة والمُجسِّد للتنسيق الأمني الرشيد مع إسرائيل) كي يرعى حملة الإطلاق. والسلطة الفلسطينيّة مشهورة بالحَوكمة والنزاهة، ولهذا اضطرّت حكومة لبنان للاستعانة بخبراتها الحَوكميّة. وحكومة لبنان، للأمانة، لم تباشر بحَوكمة المخيمات الفلسطينيّة إلّا بعد أن أكملت حَوكمة الدولة اللّبنانية. صحيح أنّ مصطلح «حوكمة» يأتي دائماً من منظّمات غربيّة ذات أجندة صهيونيّة، فإنّ الحكومة التكنوقراطية اعتنقتها اعتناقاً كاملاً لأنّ ذلك يسهّل عملية حَوكمة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. وحكومة لبنان التكنوقراطيّة تنقل من تجارب تكنوقراطيّة أخرى، مثل حكومة الكاظمي في العراق، والتي سجّلت أعلى نِسب فساد في العالم العربي نتيجة رعاية الغرب لها. لماذا جعلت حكومة لبنان حَوكمة المخيمات أولويّة لها؟ ليس لأنّ ذلك من عناصر مشروع اللّوبي الإسرائيلي. سلطة عباس المرتهنة للخارج تريد إحكام السيطرة على المخيمات الفلسطينيّة بعد تسهيل عمليّة نقل أموال المنظّمة إلى عائلة محمود عباس المُحَوكمة. ويستحقّ رئيس الحكومة شكراً خاصّاً من الشعب اللّبناني لأنّه من بين كلّ المختصّين في العالم أجمع، عُثر على أفضل اختصاصي في الحَوكمة العربيّة، أي ياسر محمود عبّاس، وبخاصّة أنّ الحَوكمة ما تزال ضاربة أطنابها في كلّ أرجاء الأراضي المحتلّة التي يديرها محمود عبّاس وأولاده وشركاؤه بالنيابة عن جيش الاحتلال الإسرائيلي. أمّا الكلام على أنّ مشروع حَوكمة المخيّمات ليس إلّا مشروعاً إسرائيلياً بالكامل لطمأنة إسرائيل عبر إخضاع المخيّمات الفلسطينيّة وشيعة لبنان وكلّ من تسوّله نفسه رمْي حجرة على جيش الاحتلال فيأتي في سياق المماحكة والمزايدة المنفّرة. امضِ، يا رئيس الحكومة في الشراكة مع ياسر محمود عباس لأنّ في ذلك الخير للبنان وفلسطين والتوغو.

المفكرة

موعد مع رائدة طه في «ة مربوطة»



■ توقع الكاتبة والممثلة الفلسطينية رائدة طه أربعاً من مسرحياتها الصادرة عن «دار النهضة العربية»، وهي «ألاقي زيك فين يا علي»، و«36 شارع عباس»، و«شجرة التين»، و«غزال عكا»، يوم الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر)، في «ة مربوطة».

تعتمد طه في كتاباتها على تداخل السرد والأداء، مستفيدةً من السيرة الشخصية بوصفها مدخلاً إلى تجارب تتجاوز حدود الفرد، وتلامس تحولات المجتمع الفلسطيني وما تركته من آثار في الحياة اليومية والعلاقات الإنسانية. وتمنح هذه المقاربة الحكاية مكانة محورية في العمل المسرحي، لتتحوّل التجربة المعاشة إلى نصّ يُروى على الخشبة، وتصبح الذاكرة وسيلة لمواجهة النسيان وإبقاء القصص حاضرة.

تحتلّ الذاكرة موقعاً أساسياً في أعمال طه، التي تستخدم المسرح لاستعادة محطات من التجربة الفلسطينية، وما يرتبط بها من فقدان واقتلاع ومنفى وأسئلة حول الهوية والانتماء. ومن خلال تحويل التجارب الحياتية إلى مادة مسرحية، تفتح الكاتبة مساحة للتأمل في العلاقة بين الفرد وتاريخه، وبين الحكايات الخاصة والذاكرة الجماعية التي تتناقلها الأجيال.

«توقيع أربع مسرحيات لرائدة طه»: الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 6:00 مساءً - «ة مربوطة» (الحمرا). للاستعلام: 76/362624

ريجينا صنيفر تسائل إرث المشرق

■ تواصل «مؤسسة سعادة للثقافة» برنامجها الفكري لخريف 2026 بندوة بعنوان «المشرق: أين إرثنا الفلسفي؟»، تلقيها الكاتبة والباحثة ريجينا صنيفر، الثلاثاء 3 تشرين الثاني (نوفمبر)، في «مسرح المدينة»، مع إتاحة المشاركة عبر الإنترنت.

ينطلق عنوان الندوة من سؤال يتصل بموقع الفلسفة في الذاكرة الثقافية للمشرق، وبكيفية التعامل مع الإرث



الفكري الذي تشكّل في المنطقة عبر قرون من التفاعل بين الثقافات واللغات والتقاليد المعرفية. ويطرح السؤال أيضاً مسألة حضور هذا الإرث في النقاشات الفكرية الراهنة، ومدى استمرارية الصلة بين الإنتاج الفلسفي في الماضي والأسئلة التي تشغل المجتمعات المعاصرة. ويتيح الموضوع التوقف عند العلاقة بين التراث الفلسفي والواقع الثقافي الحالي، وكيفية انتقال الأفكار بين الأجيال، وما يصيبها من تحوّلات مع تغيّر السياقات الاجتماعية والسياسية والمعرفية.

«المشرق: أين إرثنا الفلسفي؟»: الثلاثاء 3 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 7:00 مساءً - «مسرح المدينة» (الحمرا) - وعبر موقع «زووم» باستخدام رمز الاجتماع 811 5218 3897 ورمز المرور 948048. للاستعلام: 05/805121

الموسيقى تروي حكاية الرحيل والانتماء

■ في أول عروض مشروع «Bird & the Whale - الهجرة»، اختار الفنان والملحّن اللبناني أنور البزري المعروف باسم «أنو»، تقديم العرض كمحطة أولى في مسار تطوير العمل تمهيداً لإطلاقه بصيغته الكاملة العام المقبل. يقدم العمل مساء السبت 7 تشرين الثاني (نوفمبر) في «حمّام الجديد» في صيدا القديمة. ينطلق العمل من سؤال الانتماء ومعنى الوطن، مستكشفاً الرحلات المتواصلة التي يخوضها الإنسان بحثاً عمّا يعتبره موطنه، سواء أكان مكاناً جغرافياً أم مساحة روحية. وتتمحور حكايته حول مفاهيم الهجرة والعودة، والحرب والسلام، والتحرّر الفردي، والسعي إلى اكتشاف الذات، إضافة إلى إمكان التعايش مع الآخر وبناء علاقة متبادلة معه. ويقدّم «الهجرة» نفسه بوصفه عملاً يجمع الموسيقى والسرد في صيغة أقرب إلى الأوبريت المعاصر، حيث تتقاطع الحكاية مع التكوين الموسيقي والصورة البصرية والأداء. ومن خلال هذا المزج، يسعى المشروع إلى تناول تجربة الانتقال بين الأمكنة والحالات الإنسانية، وما تطرحه من أسئلة حول الاستقرار والانتماء والبحث عن معنى البيت، في عالم تتداخل فيه التجارب الشخصية مع التحولات السياسية والاجتماعية.

«Bird & The Whale - الهجرة»: السبت 7 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 8:00 مساءً - «حمّام الجديد» (صيدا القديمة). للاستعلام: 81/282848



الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com